وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID –EL-Taref
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي : ..... السنة الجامعية : 2019/2020

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

(دراسة مقارنة)

تخصص : اقتصـاد نقــدي وبنكـــي

من إعداد الطلبة:

- **ادريسي سيف الدين**
- **بومازة محمد الطاهر**

تحت إشراف:

الدكتور: خنفر مانع

الملـــخـــص

الملخص:

تعتـبر ظـاهرة البطالـة مـن أهـم المشـاكل الإقتصـادية الـتي يمكـن أن تهـدد أي إقتصـاد في العـالم، حيـث زاد الإهتمـام بهـا مـن طـرف الـدول المتقدمـة والناميـة علـى السـواء، وذلـك لنتائجهـا وانعكاسـاتها علـى جوانـب الحيـاة الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

هـذه الظـاهرة كانـت محـل بحثنـا ودراسـتنا، وذلـك انطلاقـا مـن اعتمـادنا علـى إشـكالية تـدور حـول أسـباب وأثار البطالـة وكيفيـة معالجتهـا، وبالتـالي تم التركيـز في هـذه الدراسـة علـى معالجـة البطالـة في إطارهـا العـام، ومعرفـة أسبابها والآثار الناجمـة عنهـا، وكـذا تقـديم وتوضـيح واقـع البطالـة في كـل مـن الـدول الناميـة والعربيـة بمـا فيهـا الجزائـر وعرض مختلف الآليات المعتمدة والأجهزة التي وفرتها الدولة من أجل الحد من البطالة.

الكلمـات المفتاحيـة: البطالـة،الآثار الاقتصـادية،الآثار الاجتماعيـة، معالجـة البطالـة، التضـخم، النمـو الاقتصادي.

Résumé

Résumé:

Le phénomène du chômage est considéré comme l'un des problèmes économiques les plus importants qui pourraient menacer toute économie dans le monde, car son importance a augmenté dans les pays développés comme dans les pays en développement, en raison de ses résultats et de ses implications pour certains aspects de la vie économique, sociale et politique.

Ce phénomène est notre axe de recherche, en se basant sur une problématique qui tourne autour des différentes causes et impacts, ainsi que les outils de remédiation du chômage dans son cadre général, et la connaissance de ses effets d'impact, en résultantde fournir et de clarifier la réalité du chômage dans les pays en développement et arabes y compris l' Algérie, en présentant les différents mécanismes et dispositifs agréés et fournis par ces états pour réduire le chômage..

Mots clés: chômage, effets économiques, impacts sociaux, solutions pour le chômage, inflation et chômage, croissance économique.

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا المشروع المتواضع إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها أمي الحنونة والغالية على حياتي

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء.. إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي..وأفنى حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل العظيم ....أبي العزيز

إلى إخوتي أعز الناس علي إلى كل العائلة

إلى كل أصدقائي الأحباء والأعزاء

إلى كل الذي أمدني بالروح المعنوية وساعدني في هذا المشوار من قريب ومن بعيد وإلى كل من هم قريبون من قلبي

إلى كل أساتذتي الكرام.

ادريسي سيف الدين

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان قال فيهما عز وجل

" وقضى ربك أن لا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

إلى أعذب و ارق كلمة في الكون وهي أمي رمز العطاء والحب والى من أنار دربي و آمن بنجاحي ومنحني الثقة ابي العزيز و اهديه الى اخوتي و اخواتي وكل من من اعرفه و كل اصدقائي ومعارفي .

بومازة محمد الطاهر

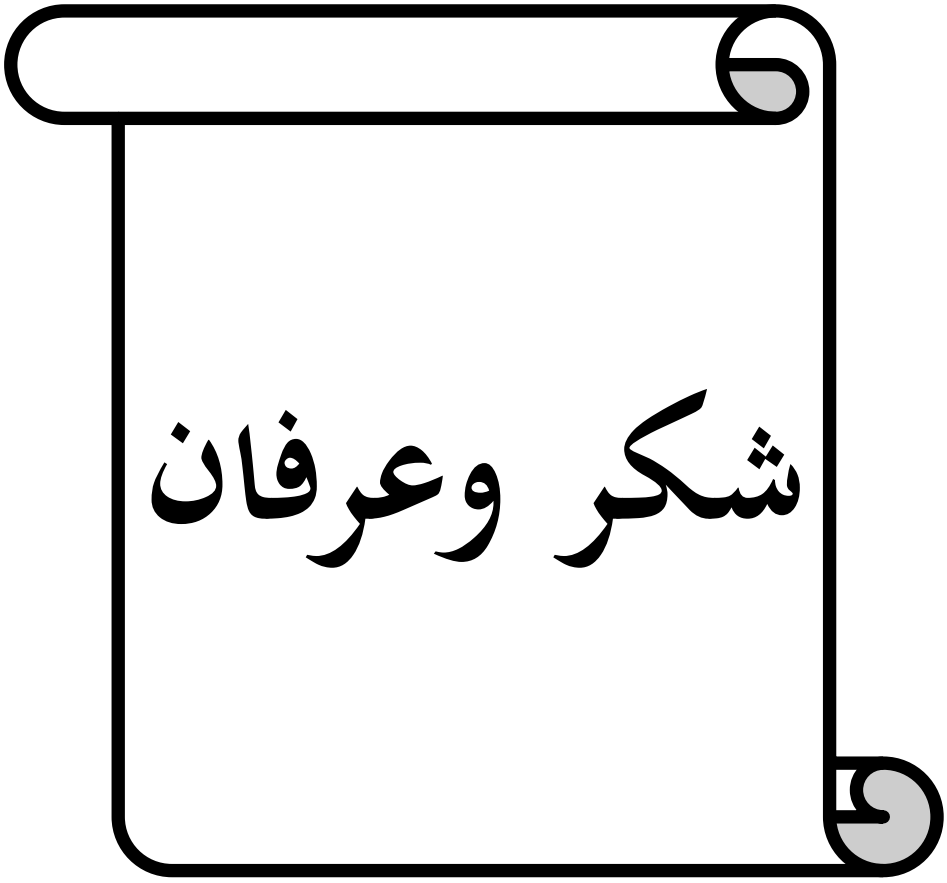
شكر وعرفان

شكر وعرفان

يسعدنا بعد الحمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ والدكتور الفاضل خنفر مانع الذي أنار لنا الطريق بعلمه الغزير وتوجيهاته السديدة، والذي كان لإرشاداته القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في انجاز هذه المذكرة؛

كم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير و الامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة؛

كما نتوجه بوافر التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه؛

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا لوالدينا وأسرتينا لكل ماقدموه .

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكـــل	الصفحة
الشكل رقم (2-1)	منحنى فيليبس	(37)
الشكل رقم (3-1)	معـدلات النمـو الحقيقـي في العـالم والـدول المتقدمة والنامية (2015-2016)	(45)
الشكل رقم (3-2)	تطـور عـدد السـكان في مجمـوع الـدول العربية (2000-2018)	(54)
الشكل رقم (3-3)	منحـنى تطـور معـدلات البطالـة في الجزائـر (1986-2018)	(63)
الشكل رقم (3-4)	تشـخيص أهـم آليـات مكافحـة البطالـة ودعم التشغيل في الجزائر	(74)

قـائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم الجدول (3-1)	تطـور التوزيـع الجغـرافي للبطالـة على المستوى العالمي	(44)
الجدول رقم (3-2)	عـدد السـكان في الـدول العربيـة (2018-2000)	(53)
الجدول رقم (2-2)	بعـض مؤشـرات البطالـة في الـدول العربية (2018)	(56)

قائمة الرموز والمختصرات

الرمـــوز	المصطلحـات بالأجنبية	المصطلحات بالعربية
ANEM	Agence Nationale de l'Emploi	الوكالة الوطنية للتشغيل
DAIP	Dispositif d'aide à l'intégration	جهـاز المسـاعدة علـى الإدمـاج المهني
AIG	Activités d'intérêt général	الأنشطة ذات المنفعة العامة
TIUHMO	Le service public fonctionne avec une forte utilisation de main-d'œuvre	أشـــغال المنفعـــة العامـــة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالـــة الوطنيـــة لـــدعم تشـــغيل الشباب
CNAC	Caisse nationale d'assurance chômage	الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	القرض المصغر
ANDI	Agence Nationale de Développement de L'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
ADS	Agence de développement social	وكالة التنمية الإجتماعية
ESIL	Opération engagée sur une initiative locale	التشغيل المأجور بمبادرة محلية
CPR	Contrats de pré-exploitation	عقود ماقبل التشغيل

فهرس المحتويات

المحتـــــــوى	الصفحة
- ملخص.....	**xi**
- Resume.....	**xi**
- إهداء.....	**xi**
- شكر وعرفان.....	**xi**
- قائمة الأشكال.....	**xi**
- قائمة الجداول.....	**xi**
- قائمة الرموز والمصطلحات.....	**xi**
- فهرس المحتويات.....	**xi**
- المقدمة.....	02
- **الفصل الاول: الإطار النظري لظاهرة البطالة**	06
- تمهيد.....	07
- **المبحث الاول: مفهوم البطالة و أسبابها**	08
- المطلب الأول: مشكلة البطالة	08
- المطلب الثاني: مفهوم البطالة	09
- المطلب الثالث: أسباب البطالة	10
- **المبحث الثاني: أنواع البطالة وكيفية قياسها**.....	12
- المطلب الاول: التقسيم التقليدي للبطالة.....	12
- المطلب الثاني: تصنيفات أخرى للبطالة	15
- المطلب الثالث: قياس البطالة	17

– **المبحث الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة**	20
– المطلب الاول: نظريات الفكر الإقتصادي التقليدي	21
– المطلب الثاني: النظريات الإقتصادية الحديثة	23
– خلاصة الفصل الاول.....	28
– **الفصل الثاني:أثار البطالة وسبل علاجها**	30
– تمهيد.....	30
– **المبحث الأول : اثار البطالة**.....	31
– المطلب الأول : الأثار الإقتصادية للبطالة	31
– المطلب الثاني : الأثار الإجتماعية للبطالة	32
– المطلب الثالث:الاثار السياسية للبطالة	33
– **المبحث الثاني : الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة**	34
– المطلب الأول : مكافحة البطالة في الإسلام	34
– المطلب الثاني : حلول اخرى لمعالجة مشكلة البطالة	35
– **المبحث الثالث :بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة**	36
– المطلب الأول :التضخم وعلاقته بالبطالة	36
– المطلب الثاني :النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة	38
– خلاصة الفصل الثاني	40
– **الفصل الثالث : البطالة في الدول النامية والعربية ,اثارها وسبل معالجتها**	42
– **تمهيد**.....	42
– **المبحث الأول : البطالة في الدول النامية ,الاثار ووسائل معالجتها**	43
– المطلب الأول:واقع وأسباب ظهور وتفاقم البطالة في الدول النامية	43
– المطلب الثاني : آثار البطالة في الدول النامية	49
– المطلب الثالث : سبل معالجة البطالة في الدول النامية	50
– **المبحث الثاني : البطالة في الدول العربية ,آثارها وسبل معالجتها**.....	52
– المطلب الأول: واقع وأسباب ظهور وتفاقم البطالة في الدول العربية.....	52
– المطلب الثاني:أثار البطالة في الدول العربية.....	59
– المطلب الثالث: سبل معالجة البطالة في الدول العربية.....	60
– **المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر**.....	63
– المطلب الأول : تطور ظاهرة البطالة في الجزائر	63

- المطلب الثاني : أثار ظاهرة البطالة في الجزائر	65
- المطلب الثالث:سياسات التشغيل و الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر	67
- **خلاصة الفصل الثالث**	75
- **خـــاتمة**	77
- **قائمة المراجع**.....	80

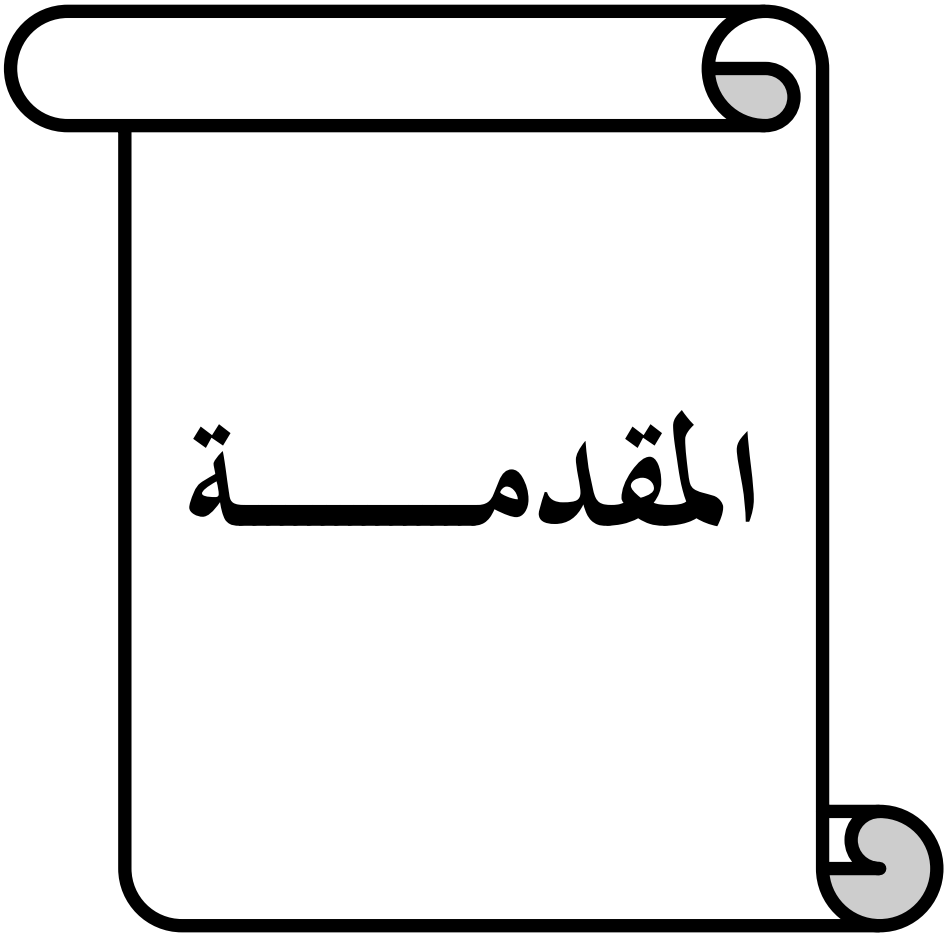
المقدمـــــة

مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة عرفتها كافة المجتمعات الإنسانية، على مر العصور حيث شكلت على الدوام عائقا تنمويا تعاني منه معظم دول العالم، بما فيها المتقدمة وذلك بالنظر إلى إفرازاتها السلبية التي تمس جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية فضلا عن الأمنية منها.

الجدير بالذكر أن البطالة أصبحت تعد من اخطر المشكلات التي تواجه دول العالم، لكونها تشكل إهدار لعنصر العامل البشرى مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة ،كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة و التطرف و أعمال العنف وسببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين، وفي تزايد أعداد من يقعون تحت خطر الفقر المطلق فالبطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، و إن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة.

وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، كما تفيد نفس الإحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية.

والجزائر شأنها شأن الدول العربية والنامية، التي تعاني من مشكلة البطالة بحيث شهدت فترة الثمانينات تراجعا في الأوضاع الاقتصادية والمالية، الناتجة من انخفاض عوائد البترول التي أدت بدورها إلى ضعف الاقتصاد بشكل عام، وعليه انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية للقضاء على البطالة.

الإشكالية

تعتبر البطالة ظاهرة متعددة الجوانب من حيث الآثار، لهذا يمكن دراستها وتحليلها من الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي وغيرها.

فالدارس لهذا الموضوع تجده يطرح سؤال عام يتمثل في : ماهي أسباب وأثار البطالة وكيفية معالجتها ؟

و بالتالي الأسئـــلة الفرعيـــة الناجمة عن ذلك

- ما لمقصود بالبطالة؟وماهي أهم أسبابها ؟
- ماهي أهم أنواع البطالة ؟
- ماهي أبرز الأثار الاجتماعية التي تخلفها البطالة ؟
- ماهي أبرز الأثار الاقتصادية التي تخلفها البطالة ؟
- كيفية معالجة أو الحد من مشكلة البطالة ؟
- ماهي السياسات التي اعتمدت عليها الجزائر في معالجة ظاهرة البطالة ؟

الفرضيات

الفرضية الأساسية التي تطرح في الموضوع تكمن في أن ظاهرة البطالة تعتبر مكبح للتنمية الاقتصادية للبلد وكذا مشكل اجتماعي و إنساني بالنظر إلى تعطيل قدرات بشرية و خروجها من دائرة التنمية.

أهمية الموضوع :

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الإقتصادية، التي تعاني منها كافة دول العالم وخاصة الدول النامية، وهي البطالة وما يترتب عنها من أثار سلبية وهو ماسيتيح لنا توضيح جوهر هذه الظاهرة، وأسبابها والأثار المترتبة عنها خاصة في الدول النامية والعربية وكيفية معالجتها، بإعتبارها ظاهرة اقتصادية خطيرة منتشرة في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، ومدى سعي هذه الأخيرة في إتباع مختلف السياسات والآليات، للحد من تفشي هذه الظاهرة.

دوافع اختيار الموضوع

توجد عدة حقائق تجعل من الموضوع محل اهتمام الباحثين، لعل أهمها:

❖ **الدوافع الذاتية** :تمثلت في :

- الرغبة الشخصية؛
- الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص؛
- تعميق المعارف الذاتية حول الموضوع ،على إعتبار أن مشكل البطالة يعد مسألة جوهرية وهو ذو أهمية كبيرة خاصة مع تفاقم حجم هذه الظاهرة مؤخرا وبشكل ملفت للإنتباه،

❖ **الدوافع الموضوعية** :تمثلت في :

- بالرغم من أن هذا الموضوع المتعلق بظاهرة البطالة تناولته العديد من الدراسات، إلا أنه يبقى غاية في الأهمية لأن غالبية الدول المتقدمة أو النامية، تسعى جاهدة إلى خفض نسب البطالة والعمل على تقليصها؛

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز طبيعة ومفهوم ظاهرة البطالة ودراسته، كونه موضوع عام وشامل، وكذا دراسته على مستوى الدول النامية والعربية بما فيها الجزائر؛
- إبراز أهم الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى تفشي البطالة؛
- معرفة الأثار الناجمة عن هذه الظاهرة؛
- تبيان الأسباب التي أدت إلى تفشي البطالة في كل من الدول النامية والعربية وفي الجزائر؛
- توضيح السبل والإجراءات المتبعة لمعالجة البطالة في كل من الدول النامية والعربية وفي الجزائر؛
- معرفة بعض النظريات المفسرة للبطالة؛
- معرفة بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة (التضخم، النمو الاقتصادي).

صعوبات الدراسة:

- تباين البيانات والإحصاءات واختلافها من مصدر إلى أخر؛
- ضيق عامل الوقت؛
- قلة المراجع و المصادر الحديثة على مستوى مكتبة الجامعة؛
- جائحة كورونا وأثارها السلبية على إتمام المذكرة؛
- ضعف شبكة الأنترنت.

المنهج المتبع :

المنهج الوصفي التحليلي: وهو نوع من أساليب البحث يدرس الظواهر الطبيعية، والإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية، ويمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه:"طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا، عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".

المنهج المقارن: المنهج المقارن هو أحد مناهج البحث العلمي ويستخدم في المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر، ويهدف أيضا إلى التوصل إلى النتائج حول الظواهر أو المشكلات المدروسة بمايمكن من تخطيها مستقبلا.

هيكل الدراسة:

لقد حددت الدراسة إطار متعدد الأبعاد، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بها وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة ، ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: تضمن الفصل الأول الإطار النظري للبطالة، في ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم البطالة وأسبابها، وفي المبحث الثاني إلى أنواع البطالة وكيفية قياسها، أما المبحث الثالث فقد تم تناول النظريات المفسرة لظاهرة البطالة؛

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل أثار البطالة وسبل علاجها في ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أثار البطالة، وفي المبحث الثاني إلى الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة؛

الفصل الثالث: أما الفصل الثالث البطالة في الدول النامية والعربية، فاحتوى على ثلاث مباحث أيضا، تحدثنا في المبحث الأول عن البطالة في الدول النامية أثارها وسبل معالجتها، وفي المبحث الثاني إلى البطالة في الدول العربية أثارها وسبل معالجتها، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى واقع البطالة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري

لظاهرة البطالة

التمهيد:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو أخر.

فالبطالة استحوذت على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين ،حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الإقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة.

ومن أجل فهم مشكلة البطالة سنتطرق بشكل عام إلى إطار نظري خاص بالظاهرة، في الفصل الأول من خلال ثلاثة مباحث يتمثل الأول في التعرف على مشكلة البطالة، مفهومها وأسبابها، أما المبحث الثاني أنواع البطالة وكيفية قياسها، وندرس في المبحث الثالث النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الأول: مفهوم البطالة و أسبابها

إن موضوع البطالة أصبح من المواضيع الاقتصادية الحساسة، التي شغلت حيزا كبيرا لدى الاقتصاديين والباحثين بصفة عامة وكانت من أخطر المشاكل الشائعة على المستوى الكلي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ظاهرة البطالة من خلال التعرض إلى مفهومها، أسبابها، أنواعها، كيفية قياسها و النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: مشكلة البطالة

لماذا تعتبر البطالة مشكلة تتطلب حلا؟

للإجابة عن هذا السؤال، سنفترض مؤقتا أن المعنى المقصود بالبطالة هو بقاء بعض من الناس في المجتمع بلا عمل، أو على الأقل لأنهم يقومون بأعمال تستغرق جزءا فقط من طاقتهم أو وقتهم، وبناء على هذا المفهوم، لا بد أن تمثل البطالة مصدر للخسارة الاقتصادية، والاجتماعية، كما لابد أن تمثل قوة العمل والمساهمة في الإنتاج مصدرا للكسب الاقتصادي والاجتماعي، ولعل أبسط ما نقيس به هذه الخسارة هو مقدار الإنتاج الذي " ضاع " على المجتمع من بقاء جزء من قواه العاملة متعطلة عن المساهمة في عملية الإنتاج، أضف إلى ذلك ما تمثله البطالة من أذى شخصي يقع عبئه على كاهل تلك الفئة من الناس التي بقيت معزولة عن تلك المساهمة، على الرغم من رغبتها وقدرتها على ذلك.

ما تمثله البطالة من خسارة في الإنتاج والموارد:

يعتبر " العمل "، من وجهة نظر الاقتصاد أحد عوامل الإنتاج الرئيسية، وبالتالي يعتبر بقاء هذا العنصر الإنتاجي معطلا وغير مستخدم، كليا أو جزئيا انتقاصا من إمكانيات الإنتاج، ولهذا السبب تعتبر البطالة ظاهرة مرادفة للحالات التي تنشأ فيها الفجوات الانكماشية، وذلك عندما ينخفض مستوى الإنتاج الجاري (Y) عن مستواه المتاح (Ye)، ولعل أكثر ما في شأن البطالة من خطورة أن استمرارها لفترة طويلة قد يتسبب في ضياع كفاءة القوى العاملة، وبالتالي ازدياد الحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب القوى، وما يترتب على ذلك من تكاليف أو إهدار للموارد النادرة. [1]

[1] ريغي هشام ، **"العولمة والبطالة (رسالة ماجستير،تحليل اقتصادي)"**، قسم العلوم الإقتصادية ،معهد العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، الجزائر، 2008-2009، ص 84-85.

ما تمثله البطالة من خسارة في الإيرادات الحكومية:

في هذا السياق نذكر مجالين يمكن من خلالهما أن تتسبب البطالة في خسارة الحكومة، لجزء من إيراداتها المتوقعة، ففي المجال الأول يتعذر على من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة، أن يقوم بدفع ضرائب عن دخله، اللهم إلا إذا كان له مصادر أخرى للدخل غير عمله، وفي المجال الثاني، يستحق من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة محددة الحصول على الضمان الاجتماعي وغيرها من التحويلات الحكومية، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يستنزف الموارد الحكومية والتي كان من الممكن استعمالها في تمويل نفقات أخرى، ما تستلزمه البطالة من تعويضات مالية:

تلزم تشريعات العمل، في البلدان المتقدمة اقتصاديا، منشآت الأعمال بدفع مبالغ نقدية لمن تقوم بتسريحهم من العمل، وخاصة أولئك الذين أمضوا مدة محددة في عملهم (أكثر من سنتين)، وذلك كتعويض عن حالة البطالة التي انتهوا إليها (redundancy payments)، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة نفقات تلك المنشآت، في الوقت الذي قد تكون فيه في أمس الحاجة إلى تخفيض تكاليفها وفي الواقع، قد تؤدي مثل هذه التشريعات إلى خلق مصدرين للتشوه في أسواق العمل، فمن ناحية قد تتردد منشأت الأعمال في زيادة ما تستخدمه من الأيدي العاملة خوفا مما قد يترتب على ذلك مستقبلا، وخاصة في أوقات الانكماش والركود الاقتصادي، من ضرورة القيام بدفع تعويضات عن البطالة ومن ناحية أخرى، قد تجد منشأت الأعمال نفسها مضطرة في فترات الركود والانكماش إلى الاحتفاظ بعدد من العمال اكبر مما هي في حاجة إليه، ذلك خشية أن تتحمل في حالة تسريحهم، الأعباء المالية التي تفرضها تعويضات البطالة، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية بسبب زيادة عدد المستخدمين عما تحتاجه تلك المنشآت فعلا.[1]

المطلب الثاني: مفهوم البطالة

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل، مع وجود الرغبة والقدرة عليه، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن.

[1] ريغي هشام، مرجع سابق الذكر، ص 84-85.

و العمل هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار.[1]

والمتعطل أو العاطل عن العمل يعرفه مكتب العمل الدولي بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".[2]

- تعرف البطالة أيضا بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه، وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما، راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية.

-كما تعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل.

- وهناك من يعرف البطالة بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد، سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل.

- وتعرف البطالة بأنها " عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته، وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد هذا حالات الاضطراب أو حالات المرض أو حالات الإصابة.[3]

المطلب الثالث: أسباب البطالة

إن مشكلة البطالة ليست مشكله اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية، سياسية تعلميه أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد، أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع، وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة، ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يلي:

1- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار؛

---

[1] مقراني حميد، **"أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012) رسالة ماجستير -إقتصاد كمي"** ،قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة –بومرداس،الجزائر،2015/2014،ص 60.

[2] بن محمد الرماني زيد،**"البطالة ،العمالة ،العمارة ،من منظور الإقتصاد الإسلامي"**، الرياض:دار طويق للنشر والتوزيع ،2001 ص 25.

[3] د.طارق عبد الرؤوف عامر،"أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة "،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية الثانية ،عمان الأردن ،2015،ص 12.

2- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين؛

3- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان؛

4- الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية؛

5- الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية؛

6- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية؛

7- التوقف عن سياسة تعيين الخريجين حتى في بعض الكليات التي كان يتم تعيين خريجيها إلزاميا مثل كلية التربية؛

8- أصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغة والكمبيوتر وهي لا تتوافر لدى أغلب خريجي الجامعة؛

9- اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل الإنسان؛

10- تطبيق اتفاقيه الجات وسياسة الخصخصة ومعايير الجودة والمنافسة الدولية زادت من صعوبة العمل؛

11- عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي؛

12- التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الإمكانات؛

13- ارتفاع نسبة الأمية بسبب التسرب والانقطاع عن التعليم؛

14- سوء سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة.[1]

[1] د.طارق عبد الرؤوف عامر ،مرجع سابق،ص 20،21.

المبحث الثاني: أنواع البطالة وكيفية قياسها

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكفيلة لمعالجتها، وهناك العديد من أنواع البطالة تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها، مخلفة بذلك أثار سلبية عديدة اقتصادية منها، اجتماعية وسياسية.

المطلب الأول: التقسيم التقليدي

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي:

- البطالة الدورية؛
- البطالة الاحتكاكية؛
- البطالة الهيكلية أو البنيوية؛

1 –البطالة الدورية :

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام تنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة .

قد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.[1]

2 – البطالة الاحتكاكية:

هناك بعض الناس عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلائم كفاءاتهم، ولكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة وربما يكونوا على

[1] سليم عقون ،"**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة ،دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–رسالة ماجستير،تخصص تقنيات كمية**"، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس –سطيف–الجزائر ،2009-2010 ،ص08 .

معرفة بأن هناك عملا معينا سيتوفر قريبا وهم منتظروه، ويطلق على هذا النوع من البطالة " البطالة الاحتكاكية"، والسبب في ظهور هذا النوع من البطالة هو أن الفرد في أثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة بطالة، وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها وذلك لأن سوق العمل بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة يأخذ بعض الوقت.[1]

3 –البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها "حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، لهذا تسمى أيضا بالبطالة البنيوية،

يمكن إرجاع بصفة عامة وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية:

- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتوجات؛
- التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة، واستبدال الأيدي العاملة بالآلة، أو نتيجة لإندثار بعض الصناعات واستبدالها بالصناعات أخرى مثلما حدث في مناجم الفحم في العالم و استبداله بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية، ونتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة؛
- أيضا تحدث البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل؛

[1] سعدية زايدي،"**سياسات التشغيل في الجزائر ،اطروحة دكتوراه LMD في علم الإجتماع وتنظيم وعمل**" ،قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة باتنة 1، الجزائر ،2019/2018، ص 48.

- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا؛
- هناك أيضا حالات لهذا النوع من البطالة تنشأ نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن و ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية؛
- التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة، يتضح من ذلك بأن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، ويجمعهما عامل مشترك لكونهما ترتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظريا وعمليا يختلفان في الأسباب، فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية في الغالب، بعوامل وتغيرات وقتية في سوق العمل باستثناء ربما التغيرات الطبيعية التي سبق ذكرها.

تختلف البطالة الهيكلية كذلك عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة ما تكون مدتها أطول، لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال، أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى، وتوزيعها من القطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز ، وبشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات، لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمرا طبيعيا[1].

إن البطالة الاحتكاكية عادة ما تكون قصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فهي مؤقتة نظرا لانشغال الأفراد في البحث عن العمل، والانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

تختلف أيضا البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يمتلكون الخبرات المطلوبة لإشغال الوظائف الشاغرة، بينما في حالة البطالة الهيكلية لا تتوفر عادة هذه الخبرات

[1] سليم عقون ،مرجع سبق ذكره ،ص 9-10.

ونفس المواصفات من قبل العاطلين فيواجهون أحد البديلين: إما تغيير مهنهم الاعتيادية أو يستمرون في بطالتهم دون الحصول على وظائف مناسبة لهم، وفي حالتي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية تقدم برامج تعويضات البطالة حماية جزئية، قد تدفع إلى جهد أقل للبحث عن عمل جديد.

المطلب الثاني: تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة، يستعمل كذلك الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ونذكر أهمها: البطالة الاختيارية، البطالة الإجبارية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية وبطالة الفقر.

1 –البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل. [1]

أما البطالة الإجبارية فهي حالة تعطل الفرد عن العمل رغما عنه، وذلك بتسريحه من العمل، وهذه الحالة كثيرا ماتحدث عند التسريح الجماعي للعمال لأسباب اقتصادية، رغم أن هؤلاء العمال راغبين في العمل وفقا للظروف السائدة ووفقا للأجر السائد.[2]

2 – البطالة المقنعة:

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر، ويظهر هذا النوع من البطالة في مجال الزراعة التقليدية أو الوظائف الحكومية، حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الوحدة الإنتاجية كبير.

ويتضح مما سبق أن لهذا النوع من البطالة مفهومين

المفهوم الأول: يتمثل في الأفراد الذين لا يعملون بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

[1] بن فايزة نوال، "**إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2005**"، ماجستير اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص07.

[2] يحي عبد القادر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت**"، ماجستير إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 05.

أمـا المفهـوم الثـاني: وهـو الأكثـر شـيوعا و يشـمل الأفـراد الـذين يعملـون في أعمـال تكـون فيهـا الإنتاجيـة الحديـة للعمـل ضـئيلة جـدا أو منعدمـة وقـد تكـون سـالبة، وتـزداد البطالـة المقنعـة ظهـورا وانتشـارا في الـبلاد الناميـة، حيـث تتميـز بشـكل عـام بـوفرة نسـبية في عنصـر العمـل، بينمـا تكـون فـرص العمـل فيهـا محـدودة بسـبب ضـيق مجـالات الإنتـاج عمومـا، ممـا يجعـل الأفـراد يشـتغلون في أيـة أعمـال حـتى ولـو كانـت متدنيـة أو عديمـة الإنتاجيـة، ممـا يـدعم ذلـك الأمـر الانخفـاض في المسـتوى التعليمـي وارتفـاع نسـبة الأيـدي العاملـة غـير الماهرة.

وعليـه فـإن أسـباب البطالـة المقنعـة تكمـن في طبيعـة الاقتصـاد النـامي وخصـائص بنيانـه، حيـث يكـون الـوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة.

وتعـد ظـاهرة البطالـة المقنعـة مـن أصـعب أنـواع البطالـة مـن حيـث التعامـل معهـا وعلاجهـا، وذلـك أنـه لا سـبيل لعلاجهـا إلا بخلـق مجـالات جديـدة للإنتـاج، يصـاحبها فـرص عمـل حقيقيـة تسـتوعب فـائض العمـل في الأعمال المنتجة وذلك من خلال تغيير بنيان الاقتصاد الوطني والتنويع في هيكله.[1]

3 – البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

تتطلـب بعـض القطاعـات الاقتصـادية في مواسـم معينـة أعـدادا كبـيرة مـن العمـال مثـل الزراعـة السـياحة، البنـاء و غيرهـا وعنـد نهايـة الموسـم يتوقـف النشـاط فيهـا، ممـا يسـتدعي إحالـة العـاملين بهـذه القطاعـات وهنـا تظهـر مـا يسـمى بالبطالـة الموسميـة، ويمكـن تفـادي مثـل هـذا النـوع مـن البطالـة بانخـراط العـاملين أو تـدربهم علـى أعمـال أخـرى يمكـن مزاولتهـا بعـد انتهـاء الموسـم الإنتـاجي للسـلعة الـتي يشـتغلون فيهـا أساسـا، يشـبه هـذا النـوع إلى حـد كبـير البطالـة الدوريـة والفـرق الوحيـد بينهمـا يتمثـل في أن البطالـة الموسميـة تكـون في فـترة قصيرة المدى.

أمـا بطالـة الفقـر فهـي تلـك الناتجـة بسـبب الـنقص في التنميـة، والغالـب في هـذه البطالـة أن أفرادهـا لا يجـدون في محـيطهم فرصـة للعمـل الـدائم والمسـتمر، وتسـود هـذه البطالـة في الـدول قليلـة النمـو والـتي يسـودها

[1] زروخي صباح، "**أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986–2015)**"، اطروحة دكتوراه،تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 23-24.

الركود وضعف التنمية والمنهكة اقتصاديا كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال" والدول الموظفة لهذه العمالة "دول الاستقبال"[1]

المطلب الثالث: قياس البطالة

للإحاطة بحجم و أبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى القوة العاملة

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة (العاملون +العاطلون عن العمل)}}$$

ويعتبر هذا المعدل أحد المقاييس الرئيسة للأداء الاقتصادي، لهذا تعمد السياسات الاقتصادية على إبقاء هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان، كما يعتبر مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما و برغم ذلك فانه غالبا ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط، حيث أن معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختبارات الأفراد، و الإجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الملاحظات الآتية:

أ- تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي :

- الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا،

الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا.

- كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو مايعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

[1] سليم عقون ،مرجع سبق ذكره ،ص13/12.

تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ب- إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

- عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى.[1]
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي، الأسود، الموازي ، أو غير الرسمي و غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفين العاملين لحسابهم الخاص و المحلات والمقاهي، ما شبه ذلك ،رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ج- لقد تعرض احتساب معدل البطالة بهذه الطريقة إلى عدة انتقادات لعدة أسباب منها :

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين (العاطلين)، فهم فعلا مستمرين بالبحث عن العمل أي هم ليسوا من العمال اليائسين.
- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود، أي أن استخدامهم غير كامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك هو أن

[1] حنان بقاط ، " **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ،2007/2006، ص05.

أصحاب العمل غالبا لا يفرطون، بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء، لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات جزئية للبطالة وذلك حسب الفئات الاجتماعية المختلفة والقطاعات الاقتصادية المتنوعة كالقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية.
- لا تعتمد آثار البطالة في المجتمع على معدل البطالة فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل، فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة و مأساوية وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم الانتقادات السابقة.[1]

[1] حنان بقاط ،مرجع سابق الذكر ، ص 05 .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

المطلب الأول: نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي

النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)، حيث أن تحليل هذه النظرية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل.

يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة، حيث ترتكز النظرية على ثلاث فرضيات ضمنية وهي:

- فرضية تجانس وحدة العمل : يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة و ضرورية لانجاز عمل معين فيه و مستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء؛
- حرية حركة عنصر العمل و المفاوضة الحرة لعقود العمل؛
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل بإمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل.[1]

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفق النموذج الكلاسيكي، لقد فرق اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية ويرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فان مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، وبتالي فان في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، فإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون اختيارية، ويقر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار بطالة في سوق العمل، هو تدخل الحكومة أو النقابات

[1] فارس شلالي، "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2004-2005، ص14.

العمالية بفرض حد أدنى للأجور من أجر التوازن ففي هذه الحالة تستمر البطالة الإجبارية طالما أن التدخل في السوق أدى إلى جمود الأجر الحقيقي في الاتجاه النزولي.[1]

النظرية النيوكلاسيكية:

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناءا على ما جاء به قانون "ساي" للأسواق الذي يقوم على أن "كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له "، وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل،[2] فالتوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة والتي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها:

- مرونة حركة الأسعار في السوق التي تعدل أليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛
- سوق العمل في حالة منافسة تامة مع الحرية لانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق؛
- تجانس عنصر العمل وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الأفراد؛
- حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق أي أن الطلب و عرض العمل مرتبطان بالأجر الحقيقي.

أما حدوث البطالة يرجع أساسا إلى:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل؛
- المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الأسمى.

ولهذا فان العمال هم الذين يحددون أجورهم، وكل بطالة عند هذا الأجر هي إرادية، فوجود البطالة في هذا الفكر ينطبق على البطالة الاختيارية، إذا لا مجال لحدوث بطالة إجبارية فكل فرد راغب في العمل

[1] بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] إسماعيل بن علاق، **"أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2014-2015، ص68.

عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة، لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد.[1]

النظرية الماركسية:

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين: قيمة استعماليه و قيمة تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.[2]

النظرية الكينزية:

إن الحالة المسماة ب البطالة الكينزية " تتميز بوجود عرض زائد في العمل وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج وتظهر البطالة بين العمال، للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، واقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية.[3]

---

[1] إسماعيل بن علاق، نفس المرجع، ص68.

[2] عبد الغني دادن ومحمد عبد الرحمان بن طاجين، "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 –2008**"، مجلة الباحث العدد 10، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص176.

[3] فارس شلالي، مرجع سابق، ص26.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية الحديثة

لا تقتصر البطالة في التحليل الاقتصادي على نظريات الفكر التقليدي فقط، بل هناك نظريات أخرى حديثة قدمت اهتماما كبيرا للموضوع، وبتالي سوف نبرز أهم النظريات الحديثة وهي كتالي:

نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال " فيليبس، جوردن، هال.."، حيث استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضافة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل، كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل، وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبية، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عالي؛
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- أن هناك حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى بالأجر الاحتياطي أو " أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.[1]

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص28.

و بالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد، هي بطالة إرادية احتكاكية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل، وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنضرا لانعدام خبراتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حده البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.[1]

نظرية اختلال سوق العمل:

على الرغم من أن هذه النظرية تعتبر أحد الامتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل، إلا أنها تختلف جوهريا معها لاعترافها بإمكانية وجود البطالة الإجبارية، في حين لا يتضمن النموذج التقليدي سوى نوعين فقط هما البطالة الاختيارية و الاحتكاكية كما تسعى هذه النظرية إلى دراسة أسباب البطالة، ليس في إطار سوق العمل فحسب بل من خلال دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع.

عموما تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل الخاص باستجابة الأجور والأسعار للنمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب، وتقديم بديل والمتمثل في جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير الناتج عن عجزها لتحقيق التوازن، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال والتي تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية، كما أن هذه النظرية لا تربط وقوع البطالة نتيجة اختلال سوق العمل فقط، بل هي محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في السوق، وسوق العمل يعتبر البطالة آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل والطلب عليه الملاحظ أن ما يميز هذه النظرية هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي للبطالة في كل من النظرية الكينزية و الكلاسيكية، أي أن هذه

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص28.

النظرية ترى أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات حسب النظرية الكلاسيكية أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي حسب النظرية الكينزية، غير أنه يؤخذ على هذه النظرية اقتصار تحليلها على الفترات القصيرة الأجل وإهمالها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات الطويلة، مما يعني وجود بطالة كلاسيكية أو كينزية، كما أن تحليلها قائم على أساس تجانس عنصر العمل ووجود سوق واحدة للسلع، غير أن الواقع يبين أن هناك العديد من عناصر العمل، كما أن هناك العديد من أنواع السلع، ما يعني تزامن النوعين من البطالة، مما يعني استحالة مواجهتها.[1]

نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هذه النظرية بعد الدراسات العديدة التي أقيمت على الاقتصاد الأمريكي، وهي من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي حيث تفترض هذه النظرية وجود نوعين من السوق:

- سوق رئيسي (ابتدائي): يتميز بالأجور المرتفعة، إمكانيات الترقية، استقرار العمل وظروف عمل حسنة.
- سوق ثانوي: عكس السوق السابق فأجوره منخفضة، ونجد فيه عدم استقرار العمل، عدم إمكانيات الترقية، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة.

كما ذهبت هذه النظرية على أن هناك تفرقة داخل السوق الرئيسي بين سوق رئيسي عالي وسوق رئيسي متدني حيث:

- السوق الرئيسي العالي يتميز بمناصب شغل تتطلب تكوين ذو مستوى عالي، حركية عالية من عمل لأخر، ومن مؤسسة لأخرى.
- السوق الرئيسي المتدني مشكل من هيكل أجور تقليدي، نظام ترقية داخلي متطور، استقرار قوي للشغل، تكوين أساسي وتقني ناقص.[2]

---

[1] رقية خياري، "**السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر–البطالة)**"،ا طروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الإجتماع، الجزائر، 2013-2014، ص 219.

[2] فارس شلالي، مرجع سابق، ص32.

نظرية الأجور الكفأة

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا، أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الإنتاجية، و يترتب على هذا الارتفاع و جود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور بطالة، ويمكن حصر أسباب رفع الأجور من طرف أصحاب العمل فيما يلي:

- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه؛
- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل، خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال و سعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم، بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال.[1]

نظرية العقود الضمنية

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب، وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى مايلي:

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية؛
- عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن؛

[1] نوال بن فايزة، مرجع سابق، ص27.

- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا ترتبط هذه النظرية بأعمال مؤسسيها وأبرزهم " جوردن" "بايلي"..، بفضل هذه النظرية استطاع هؤلاء المفكرون إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالإقتصاد الحديث للعمل، حيث تفترض أن العمال على غير إستعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل.[1]

[1] فارس شلالي، مرجع سابق، ص28.

خلاصة الفصل:

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة بإعتبارها ظاهرة من الظواهر الإقتصادية التي تقف أمام كل مهتم وباحث.

تم التطرق في بداية الأمر إلى التعاريف المختلفة والمتعددة للبطالة وأسبابها حيث تم التوصل إلى أن جميع التعاريف تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، بالإضافة الى تقديم أنواعها بشكل عام والتركيز على كيفية قياسها ومن ثم التعرف الى بعض النظريات المفسرة لها، حيث اتضح ان هناك جدلا واختلافا واسعا بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث تناولت النظريات التقليدية على غرار النظرية الكلاسيكية والكينزية والماركسية كل منها تناولت ودرست الموضوع من منظور معين، وهو نفس الشيء ماتم لمسه في النظريات الحديثة في دراستها للظاهرة.

الفصل الثاني :

أثار البطالة

وسبل علاجها

تمهيد :

يعتبر موضوع البطالة من أهم العقبات والتحديات التي تواجه مختلف دول العالم العربي والغربي، ومالها من تأثيرات سلبية على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي، وكذا السياسي ومنه حتى على الوضع الأمني، لذا فكان لزاما على هذه الدول أن تسارع إلى إيجاد حلول ومقترحات للحد منها ومن أثارها.

ومنه سنتطرق في فصلنا هذا من خلال المبحث الأول إلى أثار البطالة، وبعدها المبحث الثاني الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة، وأخيرا وليس آخراً سنتعرف على المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في البطالة من خلال المبحث الثالث.

المبحث الأول: أثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الأثار اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية.

المطلب الأول : الآثار الإقتصادية للبطالة

البطالة هي تبديد للموارد المالية فضلا عن أنها أعباء إضافية على الأسرة والمجتمع، كما أنها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن أن تسهم في الإنتاج والتنمية، حيث توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه ورعايته وما تحتمله الدول من تكاليف، أمام خيارين إما أن يعمل في عمل لا يتناسب معه أم يبقى عاطلا وفي كلتا الحالتين يكون هدرا للإقتصاد القومي لأن الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه، إضافة إلى أن البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديا، وما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل، وتؤثر سلبيا على الإنتاجية مثل عدم الانضباط في العمل، قراءة المجلات أثناء العمل، هبوط معدل الإنتاج، ارتفاع معدل الغياب إلى غير ذلك من المظاهر السلبية.[1]

إن سلامة الوضع الاقتصادي هو انعكاس طبيعي لسلامة بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، أي أنه يعكس مدى التكامل والتناغم ما بين المكونات الأساسية لأي مجتمع مثل المكون الاجتماعي والسياسي.

ومن الآثار الاقتصادية للبطالة نذكر:

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج؛
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع، لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل؛

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره،ص 25.

- تكلفة إعالة العاطلين، وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛
- خسارة الإنفاق على التعليم؛ حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء التعطيل عن العمل.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات العلمية و الإحصائية أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، وكما هو معروف فإن للجريمة نتائج سلبية و تكلفة باهظة يتحملها أفراد المجتمع، فمعالجتها تتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم و نتائجها تتحمل حدوث خسائر في الأرواح و الأموال؛
- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة أطول، أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات، و التدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة، وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من جهة أخرى؛
- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين، التي تؤدي إلى العنف العائلي، و الانتحار و الطلاق، وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، كالتفكك الأسري و تشرد الأطفال، و انحلال الأخلاقي؛
- زعزعة الأمن السياسي و من ثم الاقتصادي، بسبب المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية، و الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة؛[2]
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين، حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن، وغير ذلك مما يترك أثار سيئة على الإناث والذكور؛

[1] عمار بماليل نجاح، "**البطالة لدى خريجي الجامعة:أسبابها وأثارها الإقتصادية والإجتماعية**"،مذكرة ماستر:علم إجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8ماي45-قالمة، الجزائر، ص45.

[2] مقراني حميد، "**أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوقرة –بومرداس، الجزائر ،2014-2015،ص 84.

- التخلف الاجتماعي، نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل، والمتمثلة في الرعاية الصحية، والتعليم والإطعام والإيواء.[1]

المطلب الثالث: الآثار السياسية للبطالة

أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يأتي:

- ✓ عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين يؤدي إلى انتشار الكثير من الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية؛
- ✓ الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان، من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء والوطنية؛
- ✓ أن الأفراد الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة، واليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة، تعتبر أشد تهديدا لكيان الدولة، فخطر انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى السخط الشعبي العام، الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد؛[2]
- ✓ إنتشار البطالة يؤدي إلى إختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية للبحث عن العمل؛
- ✓ تؤدي بالشخص العاطل إلى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو؛ [3]

[1] سعدية زايدي، **"سياسات التشغيل في الجزائر"**، أطروحة دكتورا :علم الإجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر ،2018-2019،ص 61.

[2] عمار بهاليل نجاح، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص61.

المبحث الثاني: الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة

لقد تعددت الحلول المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية، حيث وجب على الدولة وضع حلول لها بسبب أثارها الاقتصادية والاجتماعية، لذا سيتم عرض بعض الحلول المقترحة وكذلك الإشارة لرؤية الإسلام في الحد من البطالة.

المطلب الأول: مكافحة البطالة في الإسلام

لقد أولى الإسلام إهتمام كبير بموضوع العمل والترغيب فيه، وذم الفرد الذي يعيش عالة على المجتمع ويتكل على الآخرين، طمعا في الصدقات والهبات التي يحصل عليها عن طريق التسول، مع ما في ذلك من مذلة ومهانة، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم بشدة من التسول فيما رواه عن عبد الله بن عمر، حيث قال: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم"، وقد ضرب الإسلام أمثلة على نبل العمل وعلى سمو منزلته بالأنبياء وهم أفضل الخلق، فقد مارسوا العمل ولم يجدوا حرجا في ذلك، منهم داود عليه السلام الذي احترف الحدادة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر في مال خديجة قبل بعثته، فعن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده".

ومما يدل على أهمية العمل وضرورة استمراره في الإسلام، ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل".

وقد عمل الإسلام على مكافحة البطالة بما يلي:

- مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة و الإيمان و غرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه، فقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته؛[1]
- مكافحة و محاربة كل أنواع الاكتناز الذي يعتبر تعطيل لجزء من الأموال، التي يفترض توظيفها لزيادة حركية الاقتصاد و توظيف اليد العاملة،ففرضت من أجل ذلك الزكاة.

[1]مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الاهتمام بعنصر التعليم و التدريب، لفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات و مهارات تسهل لهم عملية الولوج إلى سوق العمل و الانضمام إلى القوة العاملة.[1]

المطلب الثاني: حلول أخرى لمعالجة مشكلة البطالة

- إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية، وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوة العاملة؛
- التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛
- فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي؛
- تشكيل صندوق قومي للتدريب لتوفير السيولة اللازمة للتوسع في إنشاء مراكز التدريب؛
- تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل للشباب؛
- تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص العمل للشباب؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل؛
- الاهتمام بالعنصر التكنولوجي، والاستفادة به في تدريب الشباب؛
- دعم صغار المنتجين من حرفيين وفلاحيين، وعدم التضييق على الباعة المتجولين في فترات البطالة؛
- وضع قوانين تنظم العمل الإضافي، وعمل المتقاعدين وتنظيم عمل المرأة؛
- وضع الأهداف العاجلة وطويلة الأجل لحل المشكلة؛
- خلق مناصب شغل وإعداد برامج تدريب خاصة، لبعض خريجي الجامعات للمساهمة في تقديم الخدمات العامة؛
- دعم التعاونيات في الدولة وتشجيعها كي تمتص جزء من البطالة.[2]

[1] مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

المبحث الثالث: بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة

المطلب الأول: التضخم وعلاقته بالبطالة

1. تعريف التضخم:

المفهوم البسيط للتضخم، هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أو على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات، خلال فترة زمنية معينة.[1]

كما يقال أيضا أن التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى المستويات العالية، وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود، وتتعطل وضيفة النقود كمخزون للقيمة ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام قيمة النقود نسبيا.[2]

أما معدل التضخم فيعبر عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار ،ويجري حسابه وفقا للمعادلة التالية[3] :

معدل التضخم = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة لاحقة)- المستوى العام للأسعار (في السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$

2. علاقته بالبطالة :

كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم والبطالة) موضوع بحث للاقتصادي الإنجليزي فيليبس، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقا لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الإقتصاد (التحليل الكمي)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 155.
[2] إياد عبد الفتاح النسور، "**أساسيات الإقتصاد الكلي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص190.
[3] حربي محمد موسى عريقات، نفس المرجع، ص 156.

بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك نوعا من المعارضة بين " Trad-off " البطالة والتضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وقد تم تمثيل تلك العلاقة بمنحنى سمي باسم فيلبس كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1) : منحنى فيليبس

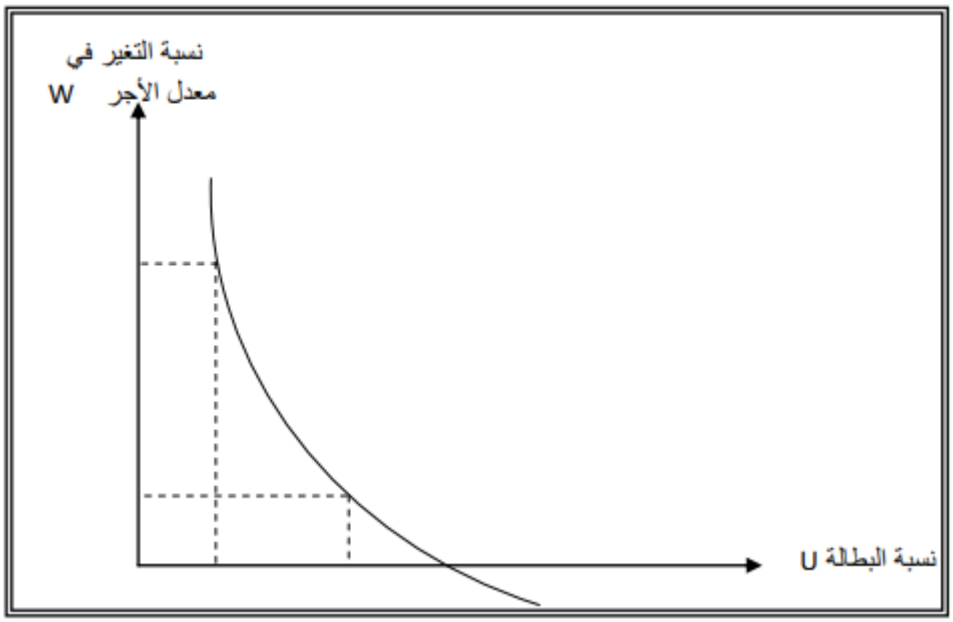

المصدر: خالد واصف الوزني،أحمد ياسين الرفاعي ،ص 272.

وطبقا لهذا المنحني فإنه ينحدر سلبيا، مفسرا العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة التي تشير إلى ان ارتفاع معدلات التضخم تقترن مع انخفاض معدلات البطالة والعكس، وهذا يجعل الحكومة تقرر سياستها لمواجهة أي من الظاهرتين من خلال استخدام أدواتها المالية والنقدية لزيادة الطلب. [1]

[1] خالد واصف الوزني،أحمد ياسين الرفاعي، "**مبادئ الإقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)**" ،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ،عمان-الأردن، ص 272.

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي وعلاقته بالبطالة

1. تعريفه:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي، وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد هذا المتغير، وعلى هذا الأساس فالنمو عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- يعرفه فيليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أو فترات زمنية متلاحقة لتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي.
- أما كوسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.
- يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للقضاء على الفقر والبطالة.
- أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل و رأس المال والتنظيم ،كما يعرف كذلك بأنه تغير إيجابي في مستوى الإنتاج للسلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة.[1]

2. العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة

يبدو الإتجاه العام في هذه العلاقة، هو اعتبار ان هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

[1] طاوش قندوسي، **"تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر1970/2012)"**، أطروحة دكتورة ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص75.

ارتفاع معدل النمو ⟸ ارتفاع نسبة التشغيل ⟸ انخفاض معدل البطالة، وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع، غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية، يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة، أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل، بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 2% لايؤدي بضرورة إلى إنخفاض في نسبة البطالة ب 2% .[1]

[1] مختاري فيصل، "**العلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي والأثار على السياسات الإقتصادية**"، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي ، معسكر،ص4.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن للبطالة مجموعة من الأثار على الفرد والمجتمع و كيان الدولة ككل، من بينها الأثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فقد تؤدي البطالة إلى إرتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين وإستهلاك المخدرات وخلق الإحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية كما أنها تؤدي إلى ظهور الكساد الإقتصادي للسلع وغيرها...

وكما إرتأينا إلى مجموعة من الحلول المقترحة للحد من البطالة كتشجيع القطاع الخاص على توفير مناصب عمل للشباب ..وكذلك رؤية الإسلام في علاج البطالة فقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته ودعا إلى إتقان العمل ،وتتطرقنا كذلك إلى بعض المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في البطالة كاتضخم والنمو الإقتصادي وعلاقتهم بها.

الفصل الثالث :

البطالة في الدول النامية والعربية،

اثارها وسبل معالجتها

التمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة في الدول النامية من المشكلات المستعصية، ولذلك نجد أن معدلات البطالة فيها أكثر ارتفاعا من الدول المتقدمة والدول الصناعية، وذلك أن البطالة في الدول النامية تعد انعكاسا لمشكلة أكبر هي مشكلة التخلف في حين أن البطالة في حالة البلدان الصناعية تعبر عن أحد تناقضات التقدم الرأسمالي من أهمها التقدم التكنولوجي حيث حلت الآلة محل العامل، بالإضافة إلى أن البلاد تضع نظاما للحماية الاجتماعية للعاطلين.

وتختلف البطالة من مجتمع لأخر في أسبابها، والعوامل المؤدية إليها، فبينما تعود إلى التطور التقني الهائل في المجتمعات الصناعية الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير، فهي تتعلق بتخلف وسائل الإنتاج، وضعف القطاعات الإنتاجية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، ولهذا فهي تختلف في طريقة وإجراءات علاجها وحتى الأثار الناتجة عنها، فالبطالة في الدول النامية تعني الجوع والحرمان والمعاناة والتسول.

وإن العالم العربي اليوم يعاني وبشدة من أثار وتداعيات البطالة في كافة دوله وأقطاره، وتمر المنطقة العربية اليوم بما يمكن أن نسميه ثورة ديمغرافية فمعدلات الزيادة السكانية في هذه المنطقة ربما تعتبر الأعلى على مستوى العالم، وقد أدت هذه الزيادات في حجم السكان الى زيادة القوى العاملة وتدهور الوضع الاقتصادي مما اثر على الجانب الاجتماعي والسياسي لهذه الدول.

ومنه سنتطرق في فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول :البطالة في الدول النامية،أثارها ووسائل علاجها؛
- المبحث الثاني :البطالة في الدول العربية ،الأثار وسبل علاجها؛
- المبحث الثالث:واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: البطالة في الدول النامية، الآثار ووسائل معالجتها

المطلب الأول: واقع و أسباب ظهور وتفاقم البطالة في الدول النامية

أولا :واقع البطالة في الدول النامية

1. تطور معدلات البطالة في مختلف دول العالم

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه العديد من دول العالم، المتقدم منها والنامي، فالتقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير إلى وجود 199 مليون عاطل عن العمل على مستوى العالم في عام 2016، ارتفاع معدلات بطالة الشباب تشكل ثلاثة أضعاف معدلات البطالة بين الشرائح العمرية الأخرى وقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا عقب الأزمة المالية عام 2008، والتي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة في عدد ليس بالقليل من دول العالم، وكان من نتائج تلك الأزمة المالية تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي بلغت 3.1 % في عام 2015، و3.6% عام 2016، ويرى الصندوق أن هذا النمو أقل مما توقعه منذ عام، وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة والنامية على الرغم مما تشهده هذه الاقتصادات من مستويات في النمو أعلى من المتوسط العالمي، وقد بلغت معدلات النمو لهذه الاقتصادات 4% عام 2015 مقابل 4.6 % عام 2014، و5% عام 2013، ويعود هذا التباطؤ في النمو إلى انخفاض الاستثمار الرأسمالي طويل الأجل، وضعف الإنتاجية.

ويعرض الجدول رقم (3-1) التوزيع الجغرافي للبطالة على المستوى العالمي في الفترة من 2014 - 2017. وتشير بيانات الجدول إلى أن المعدل العالمي للبطالة يتراوح بين 5.8% و5.7% خلال هذه الفترة وتشير البيانات على ان المنطقة العربية تشهد معدلات من البطالة أعلى من نظيرتها في الدول النامية [1].

[1] منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية 2018،ص232. https://alolabor.org/12571/

الجدول (3–1) :تطور التوزيع الجغرافي للبطالة على المستوى العالمي :

المناطق	معدل البطالة (2014–2017)				العدد بالملايين (2015–2017)		
	2014	2015	2016	2017	2015	2016	2017
على المستوى العالمي	5.8	5.8	5.8	5.7	197.1	199.4	200.5
الدول العربية	10.1	10.1	10.2	10.2	5.3	5.5	5.6
وسط وغرب أسيا	9.1	9.2	9.4	6.4	6.8	7.0	7.1
شرق أسيا	4.5	4.5	4.5	4.6	42.1	42.4	42.7
أوربا الشرقية	6.8	6.9	7.0	6.9	10.2	10.3	10.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.4	6.5	6.7	6.7	19.9	21.0	21.2
شمال إفريقيا	12.5	12.1	11.8	11.6	8.8	8.8	8.8
شمال أمريكا	6.3	5.5	5.1	4.9	10.0	9.3	9.0
شمال وجنوب وغرب أوربا	10.7	10.1	9.9	9.7	21.8	21.4	21.0
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي	4.3	4.4	4.3	4.2	15.1	15.2	15.0
جنوب أسيا	4.2	4.1	4.1	4.0	28.8	29.1	29.4
أمريكا وجنوب الصحراء	7.3	7.4	7.5	7.5	28.2	29.4	30.4

المصدر :منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي ،التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية 2018،ص232.

2. نمو الاقتصاد العالمي

لقد عزز من انخفاض نمو الاقتصاد العالمي عام 2016 عدة عوامل أهمها: الانخفاض الحاد في أسعار النفط، خاصة خلال الربع الأول من العام، التطورات السياسية غير المواتية خاصة في المنطقة العربية الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية، والوضع الاقتصادي في منطقة اليورو.. وعلى

الرغم من التراجع النسبي في خطر الركود في منطقة اليورو، فإن حالة عدم اليقين المسيطرة على دول المنطقة، وعدم تمكنها من الخروج من الأزمة وتحقيق النمو المنتظر كان له انعكاسه السلبي على نمو الاقتصاد العالمي.[1]

وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية، بما فيها اقتصادات الأسواق الناشئة وحدوث تباطؤ حاد في كثير منها، لاسيما اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة من بلدان "الاتحاد السوفيتي السابق"، فإنها مازالت تقود النمو الاقتصادي العالمي، حيث سجل معدل النمو بتلك الدول ما يزيد على ضعف المعدل المحقق بالدول المتقدمة، وذلك خلال عام 2016، والشكل التالي يوضح معدل النمو الحقيقي بالعالم.

الشكل (3-1):معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية.

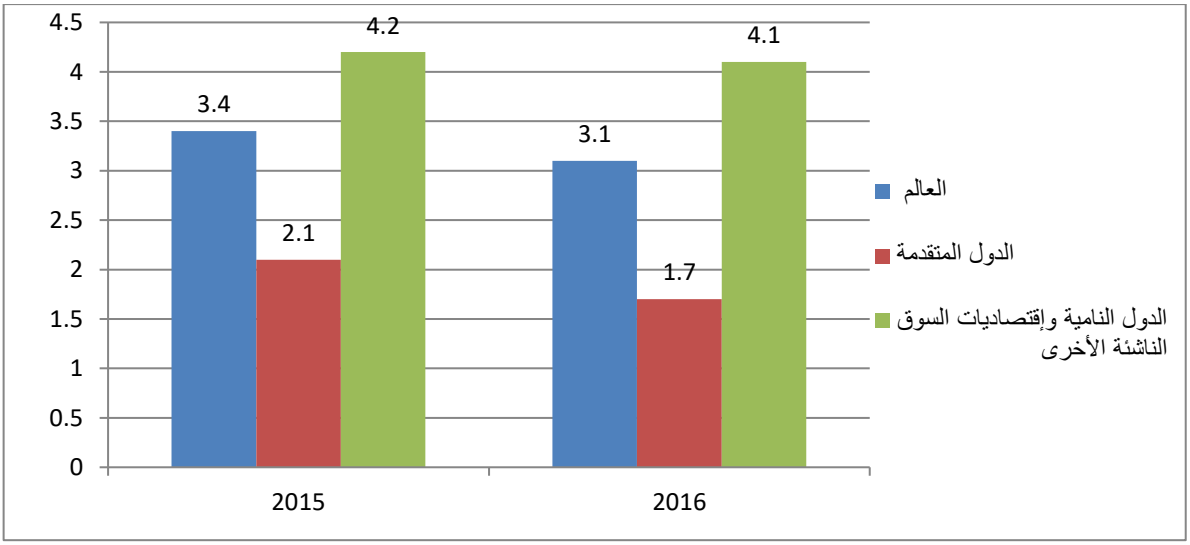

المصدر :منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي، التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية 2018،ص43.

الشكل السابق يوضح إن الاقتصاد المتقدمة حققت معدل نمو بلغ 1.7%عام 2016 مقابل 2.1%عام 2015،وبالرغم من مواصلة معدل نمو الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى

[1] منظمة العمل العربية ،التقرير العربي السادس،نفس المرجع السابق،ص 43.

إنخفاضها السنوي اعتبارا من عام 2010،فإنها مازالت تزيد عن ضعف معدلات نمو الدول المتقدمة عام 2016، حيث بلغت 4.1%.[1]

ثانيا :أسباب ظهور وتفاقم البطالة في الدول النامية

1- فشل أنماط التنمية التي إنتهجتها البلدان النامية:

لم تنجح محاولات التنمية والتحديث، في تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة، وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي، وتفعيل القوي الذاتية للنمو على نحو يضع هذه البلدان، على مدرج النمو المتواصل الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل والإنفاق و التوظف، ومازالت مجموعة البلدان النامية تعيش تحت قيود التخلف و الفقر والبطالة باستثناء بضع دول في جنوب شرق آسيا، وتوهم الكثيرون أن نمو الناتج المحلي في فترات زمنية قصيرة سوف تعمم آثاره على مختلف الطبقات و الشرائح الاجتماعية والفئات وسوف يحل مشكلات الفقر.

حتى إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الدولة، كانت تستند إلى تحالف بعض القوى الاجتماعية المستفيدة من تلك السياسات، ولكن عندما بدأت المأزق الاقتصادية بالظهور كزيادة المديونية الخارجية، وعجز الموازنة العامة، واشتعال نيران التضخم واستفحال خطر البطالة، تعرض هذا التحالف الاجتماعي للانهيار في غالبية البلاد النامية، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، فضلا عن التفاوت الشديد الذي أفرزته أنماط التنمية الفاشلة في توزيع الدخل والثروة وإضافة للفقر، فتعرضت أنظمة الحكم في هذه البلدان للتوترات السياسية فتوقفت جهود التنمية وعجزت الكثير من الحكومات عن القيام بوظائفها التقليدية كتوفير فرص العمل للراغبين فيه ومعالجة البطالة وتحقيق تداعياتها.

2- الفساد الإداري وغياب المسؤولية القومية:

إن فشل أنماط التنمية في البلدان النامية، يرجع إلى عوامل أخرى إلى أن القائمين على البناء التنموي لم يوفقوا في تفعيل أجهزة المراقبة على المال العام، مما أدى إلى تفشي النهب والرشاوى و غيرها في تلك البلدان، و بالتالي فالأموال الموجهة في خطط عشوائية لبناء البنية التحتية الأساسية لا يصل منها إلا النذر اليسير فضلا عن انتشار المحسوبية وغياب سلطة الرقابة والمتابعة بالإضافة إلى التهرب الضريبي،

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي السادس، نفس المرجع السابق، ص 43.

وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ومن ناحية أخرى فإن النخب الحاكمة في هذه البلاد قد نظرت إلى عملية التنمية على أنها مجرد سد للفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في البلدان المتقدمة وتلك التي تسود في بلادهم، مستأثرين بالفكر التنموي في حقبتي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كل هذه الأمور مجتمعة أسهمت وتسهم في تفشي البطالة واستشرائها، جنبا لجنب مع الفقر والجهل.[1]

3- المديونية الخارجية للبلدان النامية:

بدأت في الظهور خلال السبعينات من القرن المنصرم وتفاقمت هذه الأزمة، وانفجرت في الثمانينات منه، من جهة بسبب النظرة القاصرة التي سادت خلال الفترات الماضية والتي عدت النمو هو دالة في تراكم رأس المال كما عدت أن جوهر مشكلة التخلف تتمحور حول مشكلة التمويل، وللارتفاع بمعدل النمو يجب زيادة معدلات الاستثمار ولكنها أهملت العوامل الأخرى مثل كفاءة القوى العاملة، والتعليم، و التكنولوجيا، و البيئة وغير ذلك وترتب على تضخيم دور الاستثمار مع تواضع معدلات الادخار المحلي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي ولاسيما عن طريق الاقتراض، ومن جهة أخرى تعرض موازين المدفوعات لهذه البلاد تحت تأثير زيادة أسعار النفط والغذاء ومختلف السلع المستوردة، لعجوزات شديدة في بداية عقد السبعينات فضلا عن تدهور أسعار صادراتها من المواد الخام فلجأت هذه البلدان إلى الاقتراض من المصادر الخاصة ذات التكلفة العالية، فظهر جبل من الديون الخارجية ونموا فاحشا في أعباء خدمتها تزيد عما تحصل عليه هذه البلدان من قروض ومعونات اقتصادية، فضعفت قدرة البلدان النامية على الاستيراد وتدهور سعر الصرف، واستنزاف احتياطي النقد الأجنبي، وبالتالي فقدان السيطرة على عملية تحديد الناتج الموسع، بمرور السنين وفقدانها للتراكم الداخلي نتيجة لزيادة حجم الاستقطاعات السنوية من الاستثمارات ونتيجة لذلك حرمان الموارد البشرية من فرص عمل جديدة كان يتيحها استخدام الاستقطاعات في السوق المحلية، وقد أدى إلقاء العديد من القوى العاملة إلى براثن البطالة، إلى تقليص عمليات التوسع في المشروعات القائمة، إلى حد استدعى توقفها لتسديد التزامات القروض في وقت أصبحت المشكلة ليست مشكلة دين فحسب بل الفوائد التي تدفع بسببه، و لاسيما في ظروف توظيف القروض في مشروعات البنية التحتية أو (قطاع الخدمات)،

[1] فاتن علي منصور، "**البطالة وأثارها على التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية** "،رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير، تخصص السكان والتنمية، كلية الاقتصاد،قسم الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سوريا، 2014 ،ص 38-39.

كمشروعات الطرق والنقل وإنشاء الموانئ، والسكك الحديدية على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، إلى حد بلغت إجمالي الديون الخارجية للدول النامية (2515)مليار دولار، عام 1998، و انخفضت عام 2000 إلى (2498) مليار دولار، ثم ارتفعت عام 2003 إلى (2644) مليار دولار.[1]

ونتيجة ذلك تدهور الإنفاق الاستثماري، وانخفض معدل النمو الاقتصادي وارتفع معدل التضخم، وتعطل جزء كبير من قوة العمل وانسدت فرص التوظف، سواء في القطاع العام والإدارة الحكومية، أو في القطاع الخاص.

وقد قامت الدول الصناعية الثماني الكبرى بإلغاء ديون 18 دولة فقيرة، تصل قيمة ديونها إلى 40 مليار دولار نذكر منها : أثيوبيا، غانا، بوليفيا، هندوراس، مالي، موريتانيا، السنغال، وزامبيا و غيرها، و في مرحلة أخرى تم إلغاء ديون 9 دول على أن تليها مجموعة ثالثة تبلغ قيمة ديونهما 15 مليار دولار، على أن تقوم هذه الدول بتطبيق معايير الحكم الرشيد، والإدارة الاقتصادية السليمة، ومكافحة الفساد الأمر الذي ينطبق مع ما بات يعرف بوصفه صندوق النقد الدولي.

4- ظاهرة العولمة وتداعياتها:

تطلبت ظاهرة العولمة آليات وقواعد عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة، وإدارتها فقد ازدادت عمليات الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل، بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، ودورها في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق، وفي ظل النمو السريع في حركات رؤوس الأموال الأجنبية واندماج أسواق المال العالمية، وتعددية العملات الدولية، وفي ظل العولمة المتزايدة ومع اضطرار غالبية البلاد النامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي تخلت هذه البلدان عن جزء من السيادة القطرية، لمصلحة مجموع الاقتصاد العالمي فضلا عن القبول بانتقال جزء من المهام التنظيمية والسياسات العامة، من إطارها الوطني إلى إطارها العالمي، وهذا ما أضعف قوة الدولة التي سرعان ما انتقل منها صناعة القرار الاقتصادي في مستواه الوطني إلى مستوى الدائنين والمنظمات الدولية، وفقدت سيطرتها الوطنية على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية ولم تستطع كبح التدفق العارم لرؤوس الأموال إلى الخارج، فكانت قوة العمل هي أولى ضحايا هذه العولمة، وخاصة بعد فرض الدول الرأسمالية العالمية القيود على هجرة القوى العاملة، من دول الجنوب إلى دول

[1] فاتن علي منصور، مرجع سابق الذكر، ص39-40.

الشمال الصناعي فأصبح عنصر العمل يستثنى من حرية الحركة والتنقل،خلاف الحال عند تحرك السلع و رؤوس الأموال.[1]

المطلب الثاني: أثار البطالة في الدول النامية

- هجرت واستنزاف الكوادر العلمية والفنية والمهنية ذات التخصصات الدقيقة، هجرت أكثر من 35 مليون فرد من البلاد النامية ليقيموا في بلدان الشمال الصناعي، منهم حوالي 6 ملايين هاجروا بطريقة غير قانونية في العقود الثلاثة الممتدة من 1960-1990؛
- البطالة تؤدي إلى تعرض الكثير من أنظمة الحكم إلى التوترات السياسية و الانقلابات، خاصة لما نشهده في الدول النامية؛
- إحلال عمالة الأطفال وعلاقتها ببطالة الكبار، حيث هناك عشرات الملايين من الأطفال الذين يعملون في ظروف استغلالية صعبة وفي مجالات خطرة وغير صحية، ولساعات طويلة مثل أعمال التشييد، والبناء، صناعة السجاد، في المزارع والمطاحن، وهذا بسبب زهد أجورهم، وكذا عدم الالتزام بدفع مصاريف الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإجازات مدفوعة الأجر، في بوركينافاسو مثلا بلغت نسبة تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14سنة 51.05 %؛
- هجرة أهل الريف إلى المدن للبحث عن حياة اجتماعية أفضل؛
- انتشار الجرائم و الإنحرافات بمختلف أنواعها؛
- زيادة نسب الفقر، والإحساس بالحرمان والضعف وعدم الإنتماء؛
- إنتشار الفكر المتطرف والإرهاب؛
- هدر لطاقات الشبانية، بعدم توظيفها وعدم إستغلال إمكانيتها. [2]

[1] فاتن علي منصور، مرجع سابق الذكر، ص40-41.

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

المطلب الثالث :سبل معالجة البطالة في الدول النامية

أولا: الإجـــراءات قصـــيرة الأجـــل (العاجلـــة): والهـدف منهـا التخفيـف مـن الآثار السـلبية للبطالـة، وتشمل ما يلي :

- زيادة حجـم العمالـة دون الحاجـة إلى إنفـاق اسـتثماري جديـد، مـن خـلال تشـغيلها في قطاعـات الاقتصاد القومي؛
- المحافظـة علـى طـابع الملكيـة العامـة لمشـروعات القطـاع العـام لتشـغيل أعـداد كبـيرة مـن الطاقـات الوطنية؛
- التوسـع في مشـروعات الضـمان الاجتمـاعي لتـوفير الحمايـة الاجتماعيـة للمتعطلـين، و النهـوض بالخدمات الصحية و التعليمية التي ستخلق فرص عمل منتجة للخريجين و المؤهلين للعمل فيها؛
- دعـم وتشـجيع القطـاع الخـاص المحلـي، وخاصـة في المجـالات كثيفـة العمالـة، و التوسـع في بـرامج التـدريب في مجـال المهـن اليدويـة، لأنهـا تسـتوعب أعـدادا كبـيرة مـن العمالـة المحليـة وتحتـاج إلى رأس مـال بسيط.

ثانيا: الإجراءات طويلة الأجل :

الهـدف منهـا تحقيـق التوظـف الكامـل، وهـذا يتوقـف علـى قـدرة هـذه الـبلاد علـى خلـق البيئـة الـتي تسـمح بتـوفير فـرص إنتاجيـة متزايـدة، للتوظـف تتناسـب مـع أعـداد الـداخلين سـنويا إلى سـوق العمـل، ويـتم ذلـك مـن خـلال إسـتراتيجية للنمـو والتوظيـف تتبنـاه القيـادة السياسـية، وتتـولاه الدولـة بالرعايـة مـن خـلال التخطـيط واسـتخدام أدوات السياسـة الاقتصـادية، والاجتماعيـة الملائمـة، مـع مراعـاة آليـات السـوق وهـذه الإستراتيجية الجديدة، تعتمد على محاور عدة منها:

- خلـق فـرص عمـل منتجـة مـن خـلال تنميـة متوازنـة لقطاعـات الاقتصـاد القـومي، واسـتخدام التكنولوجيـا الملائمـة و العمـل باسـتمرار علـى الارتقـاء بالقـدرة الذاتيـة التمويليـة للـبلاد الناميـة، كـي تقـل الحاجة تدريجيا إلى الاقتراض الخارجي؛[1]

[1] فاتن علي منصور، نفس المرجع السابق، ص42-43.

- الاعتماد على الجهد الوطني كبديل عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشية و التي تعد ثروة وطنية، إذا ما أحسن تدريبها وتعليمها وتوظيفها في المجالات المناسبة؛

- الاعتماد على برنامج ملائم للتنمية البشرية، يرتقي بمستوى الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية والتعليم، وتطويره لتحقيق التوافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سوق العمل سنويا، و متطلبات هذه السوق؛

- تحقيق التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل من خلال اعتماد صيغة الاقتصاد المختلط، الذي يحتاج إلى جهد وعطاء جميع القطاعات، أما تحفيزها للتحرك باتجاه التنمية المتواصلة سيتم من خلال ممارسة الدولة نوع من التخطيط الاستراتيجي؛

- إتباع برامج ديموغرافية تحد من عرض العمالة من خلال التأثير على معدل النمو السكاني، وتخفيض معدل خصوبة الإناث؛

- تبني سياسات تشغيلية تعطي فرص أكبر للمرأة في الحصول على العمل المناسب، من خلال توسيع مجالات نطاق عملها وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.[1]

[1] فاتن علي منصور، نفس المرجع السابق، ص42-43.

المبحث الثاني: البطالة في الدول العربية أثارها وسبل علاجها

إن معالم صور البطالة في البلاد العربية لا تختلف كثيرا عن صورة البطالة في البلاد النامية، وإن كان العنصر المميز فيها يتمثل في الدور الذي قام به النفط في مجموعة البلاد العربية النفطية وغير النفطية.

وإن حجم البطالة ومعدلات نموها في الدول العربية ينذر بتفاقم أثارها السلبية، على جميع نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، وإن لم تستجب الحكومات العربية إلى مطالب المؤسسات والمنظمات العربية، والدولية المختصة بقضايا العمل والعمال مثل منظمة العمل العربية، التي تحذر من مشكلة تزايد معدلات البطالة غير الطبيعية، مثل مايحدث في اليمن وسوريا، قد يمتد ليطول دولا أخرى تتراكم لديها أعداد العاطلين عن العمل والراغبين فيه.

المطلب الأول: واقع وأسباب ظهور وتفاقم البطالة في الدول العربية

أولا :واقع البطالة في الدول العربية

1. **النمو السكاني في العالم العربي**: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2018، بحوالي 415.0 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 8.4 مليون نسمة، عما كان عليه سنة 2017، وبمعدل نمو يبلغ حوالي 2.1 في المائة، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية ما عدا في إفريقيا، ففي الكويت بلغ معدل النمو السكاني في عام 2018 حوالي 2.9 في المائة، في حين تراجع نفس المعدل في قطر بحوالي -5.3 في المائة.[1]

ويرتبط ارتفاع المعدل السكاني في الدول العربية ككل والذي يطرح تحديات جمة، بمستوى معدلات الخصوبة في معظمها إضافة إلى تحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، فيها ويعتبر السكان ركيزة رأس المال البشري والذي يعرف بأنه مجموع المهارات والمؤهلات والخبرات المتراكمة، بالإضافة إلى الصحة والقدرات البدنية والعقلية المتوفرة لدى كل شخص على حدة، ثم لدى مجتمع ما وهي التي تحدد كفاءته وقدرته على العمل والإنتاج لذاته أو للآخرين وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يعد رأس

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019،الفصل الثاني التطورات الاقتصادية والاجتماعية https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 ص 40، شوهد بتاريخ 10-04-2020 على الساعة 16:35.

المال البشري أهم عوامل النمو والإنتاج، وان ارتفاع حجم السكان في الدول العربية، يجب أن يقابله نمو اقتصادي لتوفير مناصب شغل، للقوى العاملة المتزايدة والجدول التالي يوضح حجم نمو السكان في الدول العربية. [1]

جدول رقم (3-2):عدد السكان في الدول العربية (2000-2018) (الف نسمة)

	2000	2008	2010	2014	2015	2016	2017	2018*	معدل النمو%	م النمو السنوي%
م د ع	**281.437**	**342.419**	**357.567**	**380.345**	**388.735**	**396.943**	**406.485**	**414.799**	**2.05**	**1.94**
الجزائر	30.416	34.591	35.978	39.114	39.963	40.836	41.721	42.582	2.06	2.10
تونس	9.552	10.329	10.566	11.012	11.163	11.304	11.435	11.568	1.16	1.14
المغرب	28.466	31.391	32.182	33.782	34.125	34.487	34.852	35.220	1.06	1.16
الكويت	2.228	3.421	3.566	4.039	4.184	4.330	4.4437	4.564	2.86	2.92
القطر	614	1.448	1.715	2.216	2.438	2.618	2.725	2.581	5.28-	5.95-
فلسطين	3.053	3.826	4.048	4.550	4.682	4.817	4.954	5.096	2.86	2.91

*تقديرات أولية

المصدر : صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 الملاحق الاحصائية ص29.

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019،الفصل الثاني التطورات الاقتصادية والاجتماعية https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 ص 40، شوهد بتاريخ 10-04-2020 على الساعة 16:35.

الشكل رقم (3–2): تطور عدد السكان في مجموع الدول العربية **(ألف نسمة)**

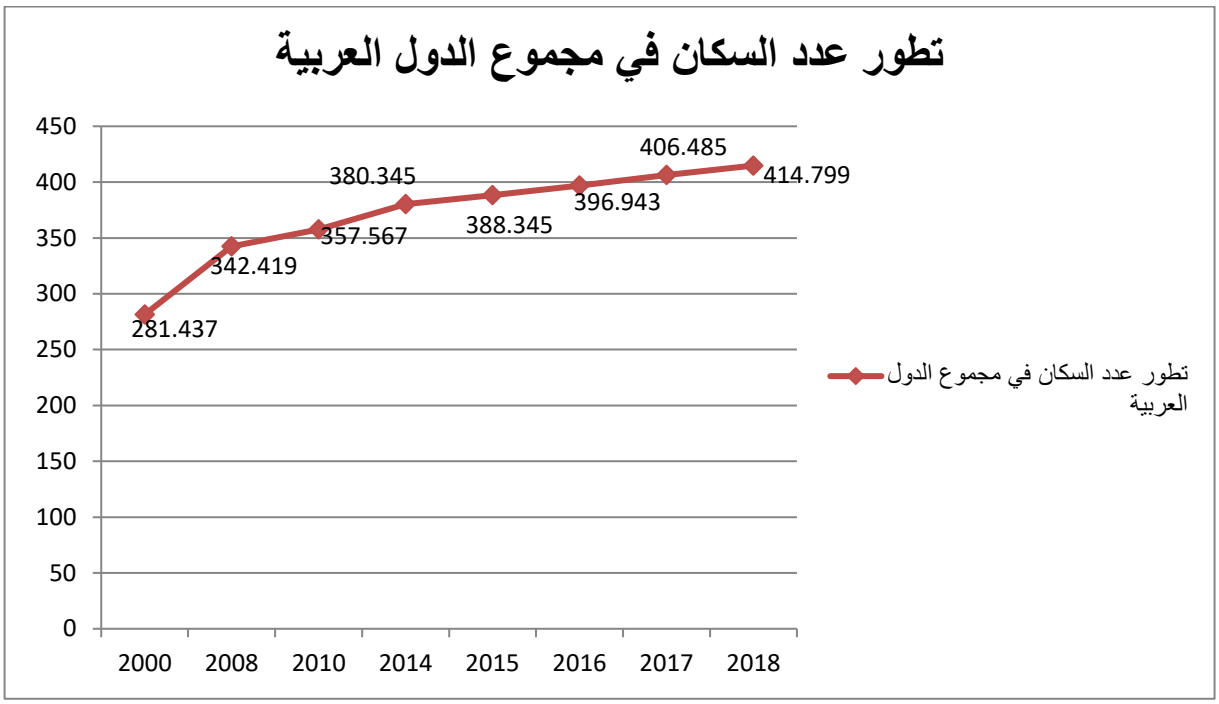

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق (3–2) ص49.

1. البطالة والعمالة في الدول العربية[1]

بلغت نسبة البطالة في الدول العربية نحو 10 في المائة وفق تقديرات البنك الدولي سنة 2018، وهو ما يمثل نحو ضعفي معدل البطالة في العالم وسجلت أعلى معدلات البطالة في اليمن ثم سورية، رغم تراجع مستوياتها مقارنة مع السنوات السابقة، نتيجة لظروف عدم الاستقرار التي يمر بها كل من هذين البلدين، وسجلت أعلى أعداد العاطلين في سوق العمل السودانية عام 2018 بحوالي 10.3مليون عاطل، بحصة تبلغ نحو 36.3 في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية، تليها اليمن بحصة تبلغ 16.7في المائة، ثم مصر بحصة تبلغ حوالي 10.2 في المائة، وكمجموعات سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متوسط معدل بطالة بلغ نحو 5.2 في المائة بالمقارنة مع متوسط معدل بطالة قدر بحوالي 21.7 في المائة، في المجموعة المكونة من بقية الدول وحتى بعد استبعاد سورية واليمن للأسباب المذكورة أعلاه، فإن متوسط معدل البطالة في هذه المجموعة يبلغ حوالي

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الثاني التطورات الاقتصادية والاجتماعية https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 شوهد بتاريخ 10-04-2020 على الساعة 16:35 ،ص 45-46.

17.6 في المائة، وبلغ متوسط نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة بين العاطلين عن العمل حوالي 42 في المائة عام 2018، بينما بلغ متوسط نسبة الإناث بين العاطلين عن العمل حوالي 30 في المائة.

ويبين ارتفاع نسب الشباب وطالبي العمل لأول مرة من إجمالي العاطلين الضغوط والتحديات الكبيرة، التي تواجه معظم الدول العربية لتوظيف فئة الشباب المنضم حديثا لقوة العمل وخاصة حاملي الشهادات العليا والإناث.

فيما يتعلق بتطور مؤشرات البطالة عام 2018 بالمقارنة مع السنة السابقة، فإنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية، إلا أن معدلات البطالة لم تسجل تغييرات ذي بال، وهو الشيء الذي يتماشى مع نتائج بعض الدراسات التطبيقية التي بينت أن معدلات البطالة، تتأثر سلبية بتراجع النمو الاقتصادي في حالة الركود أو تراجع النمو أكثر من تأثرها ايجابي به في حالة ارتفاع نسق النمو، والجدول رقم (3-3) يبين مؤشرات البطالة في بعض الدول العربية[1].

[1] نفس المرجع السابق، https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 شوهد بتاريخ 10-04-2020 على الساعة 16:35 ،ص 45-46.

الجدول رقم (3–3) :بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق اخر بيانات متوفرة

الدولة	السنة	معدل البطالة %	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين إناث	معدل البطالة بين الذكور %	معدل البطالة بين الإناث %	نسبة الإناث بين العاطلين %	نسبة الشباب بين العاطلين (24-15)	نسبة الجامعيين بين البطالين %	نسبة العاطلين طالب العمل لأول مرة %	نسبة العاطلين أكثر من سنة %
الاردن	2018	18.7	2515	467.8	342.9	124.9	16.9	25.7	26.7	38.7	28.4	52.5	55.7
الامارات *	2018	2.6	6821	176.0	99.0	77.0	1.7	7.5	43.7	25.5	4.6	76.6	.....
المغرب	2018	9.8	11979	1168	758	410	8.4	14	35.1	40	18.9	54.9	67.6
تونس	2018	15.5	4153	644.9	367.9	277.0	12.5	22.9	42.9	32.3	42.0	53.8	71.9
الجزائر	2018	11.7	12463	1462	988.0	474.0	9.9	19.4	32.4	36.2	30.0	50.2	58.2
السودان	2018	34.1	30061.0	10255.8	6450.9	3804.9	29.7	45.5	37.1	42.2	22.9	60.7	56.0
فلسطين	2018	30.8	1382.0	426.0	268.7	157.3	25.0	51.2	36.9	36.8	43.7	61.8	25.6
سوريا	2018	48.0	4834.0	2320.0	2044.0	276.0	49.5	39.2	11.9	56.5	9.4	70.0	....
اليمن	2018	70.0	6728.0	4710	4564	146	73.5	28.0	3.1	45.0	12.2		

*مواطنون وغير مواطنون ... إحصائيات غير متوفرة

المصدر :صندوق النقد العربي :https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 الملاحق الاحصائية ص 304.

حجم ومعدل نمو القوى العاملة: يقدر عدد القوى العاملة العربية، في عام 2017 بحوالي 131 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي51.4 في المائة فقط من إجمالي عدد السكان في سن العمل في الدول العربية في السنة ذاتها ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا في عام 2017،[1] حوالي62 في المائة و69.5 في المائة على التوالي، ويرجع ذلك إلى خصوصيات الهرم السكاني في المنطقة العربية، وإلى المستوى المحدود لمساهمة المرأة في أسواق العمل، رغم سياسات تمكين المرأة التي تبنتها معظم الدول العربية، والتي تعتبر من أهم السياسات التنموية التي يعول عليها لرفع التحديات المستقبلية، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعة، حيث بلغ 7.2 في المائة في الفترة 2007-2016، ويبلغ هذا المعدل على صعيد بعض الدول فرادى

[11] نفس المرجع السابق، https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 ، ص 45-46.

حـولي 9.5 في المائـة في قطـر وحـوالي 8.8 في المائـة في عمـان و5.1 في المائـة في الإمـارات وحـوالي 1.5 في المائة في الجزائـر و1.3 في المائة في تـونس، وسيسـتمر ارتفـاع كـل مـن معـدل نمـو العمالـة ومعـدل نمـو فئـة السـكان الناشـطين اقتصـاديا، لعـدة عقـود قادمـة نتيجـة لتـأثير النمـو السـكاني السـريع في العقـود الثلاثـة الماضية [1]

ثانيا: أسباب البطالة في الدول العربية

إن أسـباب البطالـة ومصـادرها الرئيسـية تختلـف مـن بلـد عـربي لأخـر، ولكـن توجـد قواسـم مشـتركة بـين الـدول العربيـة أدت إلى ارتفاعهـا، ومـن أهـم أسـبابها انتشـار الأميـة، وتـدني المسـتوى التعليمـي، وعـدم مواكبـة السياسـة التعليميـة والتدريبيـة لمتطلبـات سـوق العمـل المتجـددة والمتغـيرة، كمـا توجـد عوامـل عديـدة أخرى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي، ولعل من أهمها :

- فشـل بـرامج التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وتراجـع الأداء الاقتصـادي، وغيـاب القـوانين والتشـريعات المحفـزة علـى الاسـتثمار وتوليـد فـرص عمـل بالقـدر الكـافي، إضـافة إلى تراجـع دور الحكومـات العربيـة في تحمـل مسـئولياتها تجـاه تأمـين المتعطلـين بفـرص وظيفيـة، وانسـحابها مـن إدارة العديـد مـن المشـاريع الإنتاجيـة، والاسـتغناء عـن خـدمات بعـض العـاملين في ظـل بـرامج الخصخصـة والإصـلاح الاقتصـادي، التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي؛
- ارتفـاع معـدل نمـو القـوى العاملـة في الـدول العربيـة مقابـل انخفـاض نمـو النـاتج القـومي الإجمـالي عـن هـذه النسـبة، فالـدول العربيـة الـتي يتـوافر فيهـا فـائض العمالـة تعـاني الركـود الاقتصـادي وعـدم تـوافر أمـوال للاسـتثمار، وتراجـع في متوسـط نصـيب الفـرد مـن الـدخل، يـؤدي إلى تراجـع مسـتوى معيشـة العامـل العربي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ويضعف من النمو في الاقتصاد الوطني؛
- تـدخل الحكومـات مـن حـين لآخـر في حريـة قـوى تـوازن سـوق العمـل، وبخاصـة عنـد تحديـد حـد أدنى للأجـور، إذ إن تخفـيض الأجـور والضـرائب يسـاهم في تشـجيع الاسـتثمار، وبالتـالي يسـاعد علـى إيجاد فرص عمل جديدة؛

[1] نفس المرجع السابق، https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 ، ص 45-46.

- ضعف برامج التوعية والإرشاد لتخفيض معدلات النمو السكاني وبالتالي تخفيض حجم السكان في سن العمل وزيادة فرص الحصول على الوظيفة؛
- استخدام التطور التقني بزيادة استخدام عنصر رأس المال كان على حساب استخدام عنصر العمل، مما خفض من نسبة الأيدي العاملة أو قلل من عدد ساعات العمل، أو استغني عن خدمات العمال، ولم يراع استخدام التكنولوجيا المكثفة للأيدي العاملة في الدول التي تعاني فائض عمالة؛[1]
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، و على عمالة مؤقتة أي تسرح عقب انتهاء المشروع؛
- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام و الرسوم على الخدمات العامة، إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق مما أثر في الطلب المحلي، وأدى إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي، وتراكم غير مرغوب فيه في المخزون لدى القطاع العام والخاص، وقد نجمت عن ذلك خسائر مالية كبيرة أدت في النهاية إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين؛
- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل ومستلزمات الإنتاج الأخرى (بعد تخفيض قيمة العملة المحلية)، إلى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا انعكس سلبا على الطلب على العمالة؛
- كما إن تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إفلاس وإغلاق الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها؛
- لقد نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح كبيرة للعمالة الموظفة لديها، وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة، أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم.[2]

[1] منظمة العمل العربية، **برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي**، مؤتمر العمل العربي، 1-8 أبريل/نيسان2012، جمهورية مصر العربية، ص 37.

[2] د.صائب حسن مهدي، **"البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير"**، مجلة القاديسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد2010/03 ،قسم إدارة الأعمال،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القاديسية، العراق، ص 94.

المطلب الثاني: أثار البطالة في الدول العربية

إن الشخص الذي لايستطيع إعالة نفسه ومن هم مسئولون منه، يصاب بحالة من الشعور بالحرمان والذل ويصاب بالإحباط، كما يضعف انتمائه لمجتمعه ويقل ولاؤه له، كما قد تؤدي البطالة إلى العزلة النفسية وكل هذا يؤدي إلى الكثير من المشكلات كسوء التكيف والتعرض للأمراض النفسية والجسدية، فقدان الحس الاجتماعي وغيرها من الأمراض النفسية المدمرة، التي غالبا ماتكون نتيجتها الانحرافات بشتى اتجاهاتها ومختلف صورها.

ومن الحقائق العلمية التي أكدتها العديد من دراسات الاجتماع الجنائي، أن هناك عددا من الجرائم المرتبطة بزيادة البطالة، على رأسها السرقة بأنواعها والقتل، بالإضافة إلى جرائم التهريب والاحتيال فضلا عن الجرائم الجنسية والأخلاقية لشباب عاجز عن الزواج، وفي مايلي بعض صور وأثار البطالة في الدول العربية:[1]

- زيادة انتشار تعاطي المخدرات في أوساط الشباب العاطلة عن العمل، وحسب نتائج التحقيق الذي قام به مركز الدراسات (CNEP) الذي نشرت نتائجه في الصحف الوطنية سنة 2011، فإن عدد المستهلكين بلغ حوالي 302967 شخص أغلبهم من الشباب في الجزائر؛
- الهجرة، تعد الهجرة من المنافذ التي قد يفكر فيها الفرد البطال من أجل الخروج من الظروف النفسية، و الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها، فقد بلغت هجرة الجزائريين اتجاه أوروبا وأمريكا حوالي 194605 شخص، خلال الفترة 1991 -2001؛
- هجرة الكفاءات والأدمغة وهو مأكدته إدارة السياسات السكنية والهجرة في القطاع الاجتماعي التابعة لجامعة الدول العربية، في تقاريرها الحديثة التي أشارت إلى أن العديد من الكفاءات العلمية قد هاجرت إلى البلدان المتطورة؛
- انتشار التطرف والعنف، فالعاطل عن العمل الناقم على المجتمع مستعد لتقبل أكثر الأفكار تطرفا وانحرافا؛
- انخفاض معدلات الادخار المحلي وتزايد الإعتماد على التمويل الخارجي؛[2]

[1] أ.مامش نجية،"**البطالة وأثارها على الأمن الإجتماعي**، جامعة المسيلة ،الجزائر ،ص20.

[2] أ.مامش نجية ، المرجع نفسه، ص 21-28.

- الهجرة من الريف إلى الحضر تتزايد، بسبب الهروب من البطالة وهذا راجع إلى ضعف التنمية في القطاع الزراعي، وإنسداد فرص العمل فيه؛
- زيادة الفقر الشديد في البلدان العربية ومايترتب عليه من أثار سلبية وخيمة، فحسب تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1980-1990 كانت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في كل من تونس 10% و الجزائر 14.5%، مصر 10.2%، المغرب 14%.[1]

المطلب الثالث: سبل معالجة البطالة في الدول العربية

يرى البعض أنه يجب وضع إستراتيجية وطنية وعربية، شاملة آخذة بعين الاعتبار إجراءات الأجل القصير و المتوسط، وإجراءات الأجل الطويل.

أولا: إجراءات الأجل القصير و المتوسط

إن الهدف من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها و التخفيف من آثارها السلبية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

✓ تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية و نصف الماهرة؛

✓ أن تضع الحكومات العربية برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية، والتعليمية و المرافق العامة الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل في هذه القطاعات؛

✓ دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي؛

✓ إحياء قطاعات مغيبة في برامج التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية، مثل قطاع الخدمات السياحية حيث تمتلك أغلب الدول العربية مقومات سياحية، يمكن أن تستوعب كما هائلا من العاطلين لو أحسن استغلالها؛

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص139.

✓ تعريب العمالة، و يتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية، التي تعاني من نقص في تخصصات و مهن معينة مثل دول الخليج العربية؛

✓ تبني فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة في الوطن العربي، من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب؛

✓ الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل، وتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر؛

✓ ربط شبكات معلومات التشغيل والتعليم والتدريب، طبقا لمستويات المهارة المحددة لرفع معدلات الاستفادة من القوى العاملة العربية والعمل على استقرارها داخل الوطن العربي.

ثانيا: إجراءات الأجل الطويل

يقصد بالأجل الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات هيكلية، في ظاهرة البطالة وذلك عن طريق:

✓ تحسين الأداء الاقتصادي العربي و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، و إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية من الخارج، و التي تقدر بحوالي 800 مليار دولار أمريكي ولاشك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية، من شأنه المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة في هذه الاقتصاديات؛

✓ زيادة الاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السابقة، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق نمو يسمح لها بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق؛[1]

✓ معالجة تشوهات الأسواق في الدول العربية، لأنه كثيرا ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية و الطفيلية التي تسيء إلى استخدام الموارد و توزيعها على المجالات المختلفة؛

✓ ضرورة اعتماد و تنفيذ برامج عربية ملائمة للتنمية البشرية تنفذ على المدى الطويل، يتسنى من خلالها الارتقاء بمستويات التعليم، والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية؛

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص139.

✓ اعتماد قاعدة معلوماتية عربية للوظائف المطروحة، وللباحثين عنها لإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل العربي، والاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف، توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص؛

✓ إتباع برامج ديمغرافية تحد من عرض العمالة من خلال التأثير على معدل النمو السكاني، وتخفيض معدل خصوبة الإناث؛[1]

✓ إعادة تركيب وبنية سوق العمل وتشريعاتها، لتسهيل عملية التشغيل في سوق العمل العربية؛

✓ إتباع السياسات المالية والنقدية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الاستهلاك و الاستثمار ، وتشجيع تمويل المشاريع بطريقة المرابحة، وتخفيض معدلات الفائدة، وزيادة التسهيلات الائتمانية وزيادة الأجور الاسمية خلال الاستثمارات الحكومية، ورعاية ودعم التعاونيات ودعم صغار المنتجين من المزارعين والحرفيين وغيرهم.[2]

[1] محمد حسين عبد القوي، "**البطالة المشكلة والعلاج**" ، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية الأكاديمية الملكية للشرطة،2008 ،مملكة البحرين، ص10-11.

[2] برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص46.

المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم والإيديولوجيات، حيث كان لانخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بالغ الأثر في تدهور الوضع الاقتصادي، إذ أدى هذا الوضع إلى انخفاض مستويات التنمية وتراجع الاستثمارات وتراكم الديون الخارجية، وبالتالي تقلص فرص التشغيل وظهور إختلالات حادة في سوق العمل، وبذلك ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة وصلت إلى حوالي 30% خلال فترة التسعينات من القرن العشرين.

وكان للبطالة وقع وتأثير سلبيين في مجتمع و اقتصاد البلاد، وقد عمدت الحكومة إلى تبني مجموعة من سياسات وبرامج التشغيل للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تطور ظاهرة البطالة في الجزائر

لقد عرف تطور معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة، ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-3) : تطور معدلات البطالة في الجزائر (1986-2018)

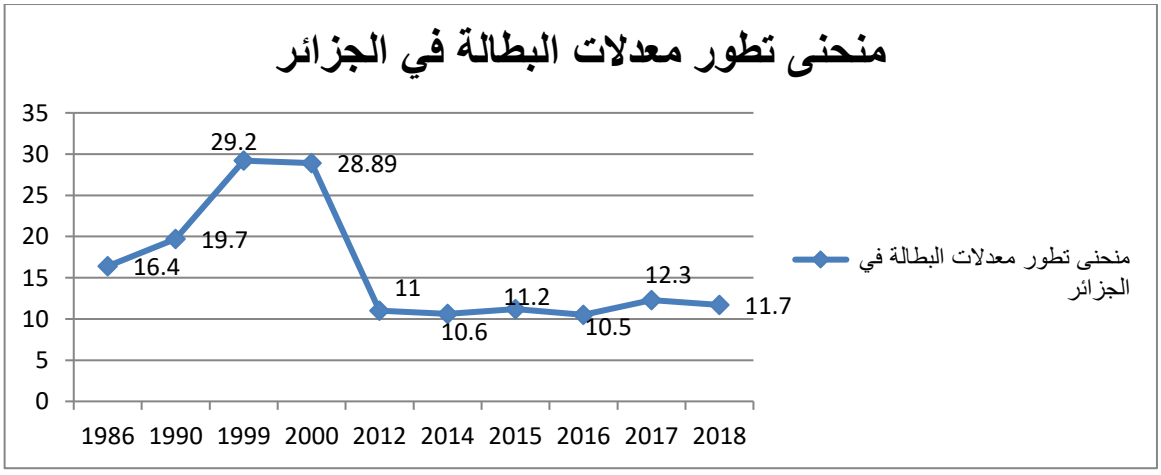

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.Ons.dz

و إن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1986-2018 يبين أن سوق العمل في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين:

1- المرحلة الأولى 1980-1999:

لقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق 561000 منصب شغل سنويا، وهذا أدى إلى التخفيض الملحوظ في معدل البطالة طيلة الفترة 1980-1985 إلا أنه ابتدأ من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 16.14%، إلى19.7%سنة 1990 لتصل % 29.2 سنة 1999 أي بزيادة قدرها 9.5% وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة، بين سنة 1994-1998 مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت عاما بعد عام.

2- المرحلة الثانية 2000-2018:

في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا، حيث انتقلت من 28.89% سنة 2000 إلى 11% سنة 2012، لتصل إلى 10.6 % سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، وحيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000-2004 (فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي)،كما ارتفعت حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 (فترة برنامج دعم النمو الإقتصادي)، بحوالي 12.5 %، ليصل معدل البطالة إلى 11.2 % سنة 2015 وينخفض إلى 10.5 % سنة 2016،[1] ثم يرتفع من جديد سنة 2017 إلى 12.3%، ويعاود الانخفاض سنة 2018 إلى 11.7 %، حيث بلغ عدد العاطلين

[1] د.الطاهر جليط، "**دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014** "، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية العدد السادس /ديسمبر 2016، جامعة ام البواقي، ص208-209.

حوالي 1462000 عاطل عن العمل و بلغت القوى العاملة 51.4 %، من إجمالي مجموع السكان (15+).[1]

المطلب الثاني: أثار ظاهرة البطالة في الجزائر

البطالة هي ظاهرة سلبية لا يقتصر تأثيرها على الفرد البطال في حد ذاته، وإنما تمس البناء الاجتماعي داخل البلد، إضافة إلى تأثيرها الاقتصادي وحتى السياسي.

أ- التأثير الاقتصادي للبطالة:

وجود أعداد كبيرة من القوى العاملة في حالة بطالة، هو عبارة عن هدر لطاقات كبيرة غير مستعملة، خاصة وأن الإنسان هو أساس أي تنمية في أي مجتمع، ولإيضاح ذلك نجد أن الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل هم شباب جامعي متعلم أو من خريجي مدارس متوسطة أو ثانوية قامت الدولة بالإنفاق عليهم دون أن يكون لذلك عائد اقتصادي مما يشكل إهدار كبير لتلك الأموال التي تكبدتها الدولة والأفراد على حد سواء في الإنفاق على التعليم.

والفقد الاقتصادي للبطالة يظهر في ما يخسره المجتمع من سلع وخدمات كان من الممكن إنتاجها إذا وظفت قوة العمل المتعطلة التوظيف السليم، حيث يختلف الفقد باختلاف نوع البطالة فالفقد الناجم عن البطالة السافرة، هو عبارة عن جزء من قوة العمل الراغبة في أداء العمل وقادرة عليه، ولا تجد الفرصة لذلك، ونظرا لأن فرصة العمل المتاحة لا يمكن لها تغطية الأعداد المتزايدة من السكان القادرين على العمل والتي تدخل سوق العمل سنويا.

ب- الآثار السياسية:

ظهرت الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الجزائر بشكل ملموس في السبعينات وحتى النصف الأول من التسعينات وهذا مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث زادت فئة الخرجين التي ترغب في شغل الوظيفة الحكومية، في ضل تعذر وجود بديل أخر للتوظيف للشباب أو مخرج للإيجاد فرصة عمل، من هنا بدأت تظهر الآثار الاجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة.

[1] https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019 صندوق النقد العربي، الملاحق ص304-303.

والبطالة من وجهة نظر العاطل عن العمل لظروف خارجة عن إراداته تمثل فشل الجماعة التي ينتمي إليها، وفي هذه الحالة فهو يتهم الدولة أو المجتمع أو النظام السياسي بالفشل في خلق فرص عمل، تشبع أهم احتياجاته الأساسية أي الحاجة إلى العمل والشعور بقيمة الذات، واحتياجاته المادية من مأكل، وملبس، ومسكن ورعاية صحية الخ...

و الخلاصة هي أن ارتفاع معدلات البطالة بنوعيتها (السافرة والمقنعة) في الجزائر، يؤديان حتما إلى ضعف المشاركة الاجتماعية، ومن هنا نجد أن حجم المشكلة كبيرة وأن الآثار المترتبة عليها خطيرة والمطلوب من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ضرورة العمل على إيجاد الحلول الموضوعية والسريعة للحد من مشكلة البطالة في الجزائر.[1]

ج- الآثار الاجتماعية للبطالة:

إضافة إلى تفاقم انتشار ظاهرة الفقر بين الفئات الاجتماعية والذي مس حوالي 40% من فئات المجتمع الجزائري، خلال الفترة (1998/1994) فإن البطالة تشكل السبب الرئيسي لتفشي معظم الآفات الاجتماعية، مثل الانحراف والجريمة، وباقي الشرور والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- البطالة تهدد الترابط و التماسك الاجتماعي، فليس هناك ما هو اخطر على أي مجتمع من وجود أعداد هائلة من البطالين؛
- الهجرة بأنواعها: هجرة الأدمغة، أو هجرة الشباب غير المتعلم، فهجرة الأدمغة تكون عادة لذوي المستوى العالي جدا و الباحثين، وهي في الغالب لا تكون لها علاقة كبيرة بالبطالة، ولكن لتحسين ظروف المعيشة أو أهداف أخرى كمواصلة البحث العلمي؛

أما هجرة الشباب فهي غالبا ما تكون عن طريق الهجرة غير الشرعية، و قد اقتصرت في بدايتها على هجرة الشباب غير المتعلم و ذوو المستوى الدراسي المتدني، أما اليوم فأصبحت تستوعب أعداد كبيرة من الجامعيين الذين يعانون من البطالة.

[1] يحي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

عدم الاستقرار الاجتماعي الناتج عن البطالة قد يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و حتى الأمني، فالبطالة تصيب الأفراد باليأس والإحباط، مما يولد شعورا بالتهميش والإقصاء من طرف الآخرين، خاصة الإدارات الحكومية، وهذا مايضعف لديه الشعور بالانتماء.

البطالة خاصة بالنسبة لمن هم في بداية حياتهم يمكن أن تترك ندبة لا تندمل لسنوات طويلة، وربما طوال حياتهم العملية"أن أثار فترة بدون عمل لا تنتهي مع نهاية تلك الفترة، وفقا لما كتبه دافيد الوود (DAVID Ellwood)، حيث خلص وفق دراسة (ELLWOOD 1982) وفيما بعد اقتصاديون أخرون، إلى أن البطالة في فترة مبكرة تؤثر على الآفاق المتاحة للعمال وتقلل من أجورهم على مدى فترة حياتهم العملية، فالافتقار إلى سجل عمل يقلل بشكل قياسي احتمالات تعيينهم، كما توهن خيبة الأمل واليأس عزيمتهم للبحث عن العمل البطال يشعر بالفراغ، ويريد التعويض عن هذا الفراغ بأي عمل كان، فيتجه في أحسن الحالات إلى الأعمال التجارية أو الاقتصادية غير الرسمية لتأمين أي مدخول، و في حالات أخرى يمكن أن ينجرف البطال نحو أعمال منحرفة لا يقبلها الفرد و المجتمع وتكون نتائجها وخيمة على البطال نفسه و على المجتمع[1]..

المطلب الثالث: سياسة التشغيل والجهود المبذولة لمكافحة البطالة في الجزائر

أولا: أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود

1. **الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM** : تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب والعرض ومحدداتها) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط، وبذلك فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل، ونشير إلى أنه تم إنشاء وكالات جهوية من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات، و بين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة تداول التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة التخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة.[2]

[1] يحي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] د.رحمون هلال وترير علي، "**إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**"، من الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد في 16/15 نوفمبر 2011، الجزائر، ص 11.

2. جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP: يعتبر جهاز المساعدة على الإدماج المهني أحدث برنامج تسهر الحكومة الجزائرية على تطبيقه وتنفيذه، حيث خرج إلى حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، حيث يهدف هذا الجهاز حسب ما ورد في المادة الثانية من المرسوم إلى:

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل المبتدئين؛
- تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما عبر برامج تكوين، تشغيل وتوظيف.

ما يميز هذا الجهاز عن الأجهزة السابقة هو أنه موجه لعدة فئات من طالبي الشغل المبتدئين، حسب مستوياتهم التعليمية والتكوينية، وهي تشكل في مجموعها تقريبا كل فئات الشباب وحددتها المادة الثالثة في:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.[1]

وينصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني لدى المؤسسات والإدارات العمومية، بينما ينصب المستفيدون من عقود تكوين – إدماج إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط، وإما لدي حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

[1] سعدية زايدي، "**سياسات التشغيل في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علم الإجتماع تنظيم عمل، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019/2018، ص 109 .

3. برنامج عقود ماقبل التشغيل :

أنشئ برنامج عقود ما قبل التشغيل سنة 1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 402-98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، والمتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين، بحيث يسمح هذا البرنامج الحصول على تكوين تطبيقي بالتكيف مع منصب العمل لأول مرة، وتم عملية الإشراف عليه من خلال وزارة العمل والحماية الاجتماعية، وكذا وكالة التنمية الاجتماعية ADS.

يهدف هذا الجهاز إلى مكافحة البطالة بصفة عامة واكتساب الخبرة المهنية، وتحقيق تكوين تطبيقي للمستفيدين منه بصفة خاصة وهذا في حالة إدماجهم مهنيا، وتدوم فترة التشغيل 12 شهرا قابلة للتمديد 06 أشهر، بطلب من الهيئة والمؤسسة المستخدمة وكذا من طرف المستفيد.

وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- التخفيف من البطالة الخاصة في وسط الطبقة المتعلمة،سواء الحاصلة على تأهيل جامعي أو تأهيل مهني؛
- تحقيق تكوين وخبرة مهنية تؤهل المستفيدين من هذا الجهاز الاستفادة من شغل منصب دائم، بخبرة مهنية مسبقة خاصة وأن أغلب طلبات التوظيف تشترط الخبرة المهنية في هذا المجال.[1]

4. برنامج تشغيل الشباب:

يتم تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة، منظمة من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة، والري والغابات والبناء، والأشغال العمومية، وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، أغلبهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

تعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، ونظرا لوجود بعض النقائص عند تطبيق مختلف هذه البرامج نجد منها:[2]

- أشكال الإدماج (أغلب مناصب العمل مؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة)؛

[1] سعدية زايدي، نفس المرجع السابق، ص 107/106.

[2] بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب، لهذا تقرر مع بداية التسعينات إنشاء جهاز جديد.

5. الأنشطة ذات المنفعة العامة (AIG):

تم إنشاء جهاز الشبكة الاجتماعية في المرسوم التنفيذي رقم 438/94، المؤرخ في 1994/12/14 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 336/94، المؤرخ في1994/10/24 هذا الجهاز الذي يعتبر جزءا من الشبكة الاجتماعية، حيث أن الشخص هو الذي يلتمس بنفسه المشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة، لدى المصالح المختصة للمجلس الشعبي البلدي، الذي يقدم تصريحا شرفيا يؤكد فيه، انعدام أي دخل يكون ممضي ومصادق عليه من طرف مصالح البلدية، ومرفقا ببطاقة للحالة المدنية، كما يمكن للوالي التدخل في حالة عجز المصالح البلدية عن التكفل، انتقاء برامج الأنشطة ذات المنفعة العامة يستجيب قبل كل شيء لحاجيات وانشغالات السكان المحرومين، إذ يجرى من طرف مصالح البلدية بمساعدة تقنية من الهيئات المختصة، على مستوى الدائرة والولاية، وبمساهمة فعلية من الحركة الجمعوية.

إن المبلغ الشهري للتعويض المحدد هو 3000 دينار جزائري، تمنح مقابل المشاركة الفعلية في ورشات النشاطات ذات المنفعة العامة على قدر 8 ساعات عمل في النهار، مع العلم أن مبالغ المنحة المدفوعة للمستفيدين تحسب تبعا للأيام التي اشتغل فيها المستفيد فعلا.

6. أشغال المنفعة العامة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة (TIUHMO):

توجه هذه الأشغال إلى الشباب المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عالي، بصفة خاصة فهي ترمي أساسا على تنفيذ عمليات تحريبية ذات منفعة عامة مولدة لمناصب شغل وقادرة على مساعدة المؤسسات المصغرة، قصد تحسين المنشآت والخدمات في المناطق المحرومة.[1]

[1] يحي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 30-32.

أمـا الهـدف الثـاني هـو الإسـهام في تطـوير النشـاط الاجتمـاعي للحكومـة، وذلـك عـن طريـق التحضـير لمرحلـة تجريبيـة، ولـبرامج تنمويـة اجتماعيـة علـى نطـاق واسـع، مخصصـة لتنميـة المنشـآت والحـد مـن الفقـر إضافة إلى ذلك فإن تصميم هذا البرنامج يهدف إلى:

- خلق عدد معتبر من مناصب الشغل؛
- تنمية المنشآت العمومية بتنفيذ الأشغال يكون أثرها الاقتصادي والاجتماعي ذو منفعة مؤكدة؛
- ترقية القطاع الخاص لاسيما من خلال العمل مع المؤسسات المصغرة التابعة للشباب.

تخصـص أشـغال ذات منفعـة عموميـة ذات الاسـتعمال المكثـف لليـد العاملـة، لتنفيـذ أشـغال وتقـديم الخـدمات المتعلقـة بترميـم المنشـآت الاجتماعيـة وصـيانة الأمـلاك العموميـة، يـتم تنفيـذ هـذه الأشـغال بطـرق تتطلـب نسـبة عاليـة مـن اليـد العاملـة، وتفـتح الأبـواب لمشـاركة القطـاع الخـاص المحلـي مـن خـلال إدمـاج العمال المحليين.

وفي سـنة 2004 كـان عـدد المسـتفيدين مـن الـبرنامج، 175131 مـن بيـنهم 14587 اسـتفادوا مـن مناصب عمل دائمة، أي بنسبة 8.32%، يعمل هذا الجهاز تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية.[1]

ثانيا : أجهزة التشغيل القائمة على أساس التنمية ودعم التشغيل الذاتي

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشـئت الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب في 1996 بمقتضـى المرسـوم التنفيـذي رقـم 96-296 المـؤرخ في: 1996/09/08 المتضـمن إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب، و تحديـد قانونهـا الأساسـي وهـي عبـارة عـن هيئـة وطنيـة ذات طـابع خـاص تتمتـع بالشخصـية المعنويـة والاسـتقلال المـالي، وتسـعى لتشـجيع كـل الصـيغ والمبـادرات المؤديـة لإنعـاش قطـاع تشـغيل الشـباب مـن خـلال إنشـاء أو توسـعة مؤسسـات مصـغرة، لإنتـاج السـلع والخـدمات مقرهـا في الجزائـر العاصـمة، ولهـا فـرع في كـل ولايـة مـن ولايات الوطن.[2]

يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 30-32.

[2] قوجيل محمد ، **"تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة والمنشأة في إطار فرع ورقلة"** ،رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص 130.

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

كما يقوم الجهاز على ثلاثة نقاط أساسية:

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق؛
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي، فيما تخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة؛

و تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمهام محددة وهي:

- تدعم وترافق وتنصح المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم؛
- تأمين متابعة الإستثمارات بالسهر على إحترام الإلتزامات التي تربط المقاول الجديد.[1]

2. الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC:

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي، الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وبخاصة العمومي وزيادة الطلب على العمل، بوصول بطالين جدد والتقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة1994 كمؤسسة عمومية لضمان اجتماعى، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، تعمل على تحقيق الآثار الناجمة عن تسريح العمال الأسباب اقتصادية وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، ويبلغ سقف الاستثمار 10.000.000 دج، كما يجب أن يكون المستفيد ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع، وأن يكون بدون عمل أو نشاط، وأن يقدم مساهمة شخصية بالمستوى المحدد حسب قيمة المشروع.[2]

[1] بن فايزة نوال، مرجع سبق ذكره، ص81

[2] بن شهرة مدني ، **"الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية"** ،عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ،ط 1، 2009، ص294.

3. القرض المصغر ANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04 / 14 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، تعود بداية إلى 1999 إلا أنه لم يعرف – في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

والقرض المصغر عبارة عن قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل، أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنظم، يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات يتقدر ب 50.000 دج كحد أدنى، ولا يمكنه أن يفوق 400.000 دج[1].

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI:

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها، واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب شغل.[2]

[1] سعدية زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] دبون عبد القادر والسويسي الهواري، **"أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة"** ، مجلة الباحث ،العدد الثالث، 2005 ، ص 111.

الشكل رقم (3–4):يبين تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

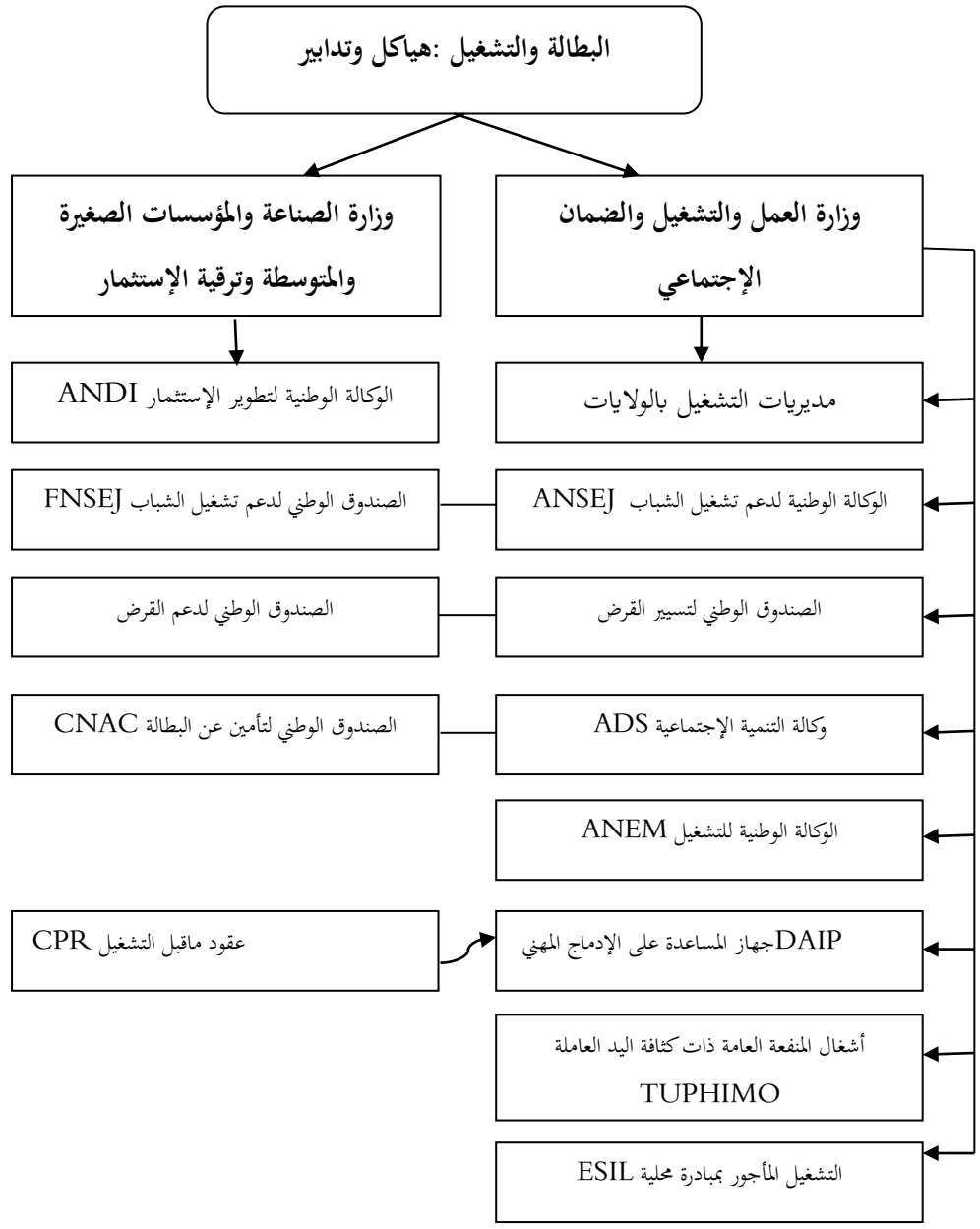

المصدر: بوزاز صفية، "فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)"، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014، مرجع سابق، ص 561.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى البطالة في الدول النامية والعربية، أثارها وسبل معالجتها، كما تم الوقوف على واقع وأسباب البطالة فيهما، حيث أنها سجلت معدلات بطالة مرتفعة خاصة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا خصوصا وكانت أسبابها عموما راجعة إلى فشل أنماط التنمية، والفساد الإداري وغياب المسؤولية القومية، والمديونية الخارجية للبلدان النامية، وكذا التعرف على أثار البطالة في المنطقة العربية والدول النامية وتداعياتها ومن ثمة البحث في سبل معالجة البطالة فيها.

ومن ثم تطرقنا إلى واقع البطالة في الجزائر، حيث نجد أن ظهور وتشكل البطالة فيها تزامن مع الأزمة البترولية سنة 1986 والتي كان لها تأثير كبير في بداية ظهور الظاهرة، وقد برزت أسباب البطالة في الجزائر إلى ماهو مرتبط بالدولة كالعامل الديمغرافي، وكذا عدم التنسيق بين مخرجات التعليم والتكوين والسوق الشغل، ومنها ماهو خارج عن نطاق الدولة كإنخفاض أسعار البترول ،كلها عوامل أدت إلى تغلغل وتفشي الظاهرة على المستوى الوطني، كما أن مايميز البطالة في الجزائر أن أغلبية البطالين من فئة الشباب، وتمس أصحاب الشهادات أيضا رغم أن التحصيل العلمي يزيد من فرص الحصول على العمل، ومما سبق عمدت الجزائر على إرساء منظومة من الأليات والبرامج قائمة على مجموعة من الأجهزة، التي نظمت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الهيئات الأخرى، وذلك بهدف الحد من ظاهرة البطالة.

الخاتمة

خـــاتمة:

يمكـن القـول أن البطالـة هـي بقـاء الفـرد بـلا عمـل وعجـزه عـن الكسـب بغـض النظـر عـن أسـباب ذلـك ،كمـا أن البطالـة تاريخيـا تحكمـت فيهـا ظـروف اجتماعيـة و اقتصـادية وسياسـية، بالنظـر إلى مـاذكر مـن أرقـام وإحصـائيات فـلا مجـال للشـك في أن البطالـة قـد تجـاوزت الخطـوط الحمـراء خاصـة في الـدول الناميـة والعربيـة، فللبطالـة انعكاسـاتها علـى المجتمعـات مـاديا ومعنـويا، وعلـى جميـع المسـتويات الاقتصـادية و الاجتماعيـة، والسياسـية والثقافيـة، ممـا يسـتوجب علـى الجميـع أفـرادا وحكومـات الإسـراع إلى تـدارك المشكلة و احتواءها عن طريق إيجاد علاج مناسب لها لنهوض بالمجتمع ومؤسساته المختلفة.

لقـد حاولنـا مـن خـلال هـذا البحـث الإجابـة علـى إشـكالية الموضـوع، والمتعلقـة بمـا هـي أسـباب وأثار البطالـة وكيفيـة معالجتهـا، و إثبـات صـحة فرضـية أن ظـاهرة البطالـة تعتـبر مكـبح للتنميـة الاقتصـادية للبلـد، فضـلا عـن اعتبارهـا مشـكل اجتمـاعي و إنسـاني، بالنظـر الى تعطيـل قـدرات بشـرية و خروجهـا مـن دائـرة التنمية.

ومنـه يمكـن حصـر أهـم النتـائج الـتي تم التوصـل إليهـا خـلال هـذا البحـث وذلـك مـن خـلال عرضـها في النقاط التالية :

- مـن خـلال إبـرازنا وتوضـيحنا لمختلـف مفـاهيم وتعريفـات البطالـة وسـردنا لمختلـف النظـريات المفسـرة للبطالـة سـواء النظـريات ذات الفكـر التقليـدي، أو النظـريات ذات الفكـر الحـديث،حيث تبـين لنـا أن هنـاك جـدلا وإختلافـا واسـعا بـين المفكـرين، حـول ظـاهرة البطالـة وذلـك لإخـتلاف مدارسهم، وهذا مايحول دون أن يكون هناك مفهوم دقيق وموحد؛
- إن الأسـباب الحقيقيـة الـتي تـؤدي إلى تفشـي وإرتفـاع نسـب البطالـة عمومـا هيـا راجعـة إلى الـزيادة الهائلـة في معـدل النمـو السـكاني، وإرتفـاع معـدلات الحيـاة، كـذا التطـور التكنولـوجي وحلـول الألـة محل العامل، عدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات السوق؛
- إن أبـرز الآثار الاجتماعيـة الـتي تخلفهـا البطالـة لـدى العاطـل هـي إحساسـه بالإنعـزال و بأمـراض نفسـية، الـتي قـد تنجـر بـه إلى الإنحـراف كتعـاطي المخـدرات، الجريمـة، السـرقة ،الهجـرة غـير الشـرعية، تأخـر سـن الـزواج ،الإنتحـار ، التطـرف، أمـا أبـرز الأثار الإقتصـادية فهيـا تكمـن في تعطيـل عنصـر

مهم في الإقتصاد وهو المورد البشري وتعتبر مكبحا لتنمية أيضا وسببا في ظهور الكساد الإقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع؛

- أخذت الجزائر على عاتقها مجموعة من البرامج والأليات، كمجموعة من الإجراءات لمكافحة والحد من البطالة وتمثلت في مجموعة من الأجهزة المختلفة منها القائمة على أساس العقود، ومنها القائمة على أساس التنمية والتشغيل الذاتي،كالصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ،والقرض المصغر وغيرها...والتي حققت نتائج إيجابية منذ نشأتها، حيث بلغ معدل البطالة 11.7% سنة 2018 على المستوى الوطني بعدما كانت 28.89% سنة 2000؛
- وأهم الحلول المقترحة لمعالجة البطالة هي التنسيق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل، تشجيع المعاش المبكر وتشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل للشباب وغيرها ...

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :الكتب

- **باللغة العربية :**

1. إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات الإقتصاد الكلي "،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن ،الطبعة الأولى ،2013.
2. بن شهرة مدني،"الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية" ،عمان : دار حامد للنشر والتوزيع .ط 1 ،2009.
3. خالد واصف الوزني،أحمد ياسين الرفاعي، "مبادئ الإقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)" ،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،عمان-الأردن .
4. رمزي زكي، "الإقتصاد السياسي للبطالة" ،عالم المعرفة ،الكويت ،1978.
5. زيد بن محمد الرماني، "البطالة ،العمالة ،العمارة ،من منظور الاقتصاد الإسلامي"، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض ،2001
6. طارق عبد الرؤوف عامر،"أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة" ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية الثانية ،عمان الأردن ،2015.
7. محمد موسى عريقات حربي، "مبادئ الإقتصاد (التحليل الكمي)"، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن ،2006.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية :

-باللغة العربية:

1. جليط الطاهر ،"دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014 "،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية العدد السادس /ديسمبر 2016،جامعة ام البواقي.

2. دادن عبد الغاني وبن طاجين محمد عبد الرحمان،"دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 –2008"،مجلة الباحث العدد 10،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
3. دبون عبد القادر والسويسي الهواري ،"أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة "،مجلة الباحث ،العدد الثالث،2005.
4. صائب حسن مهدي ،" البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير"، مجلة القاديسية للعلوم الإدارية والإقتصادية،العدد3 /2010 ،كلية الإدارة والإقتصاد ،جامعة القاديسية،العراق .

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية :

1. بقاط حنان، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ 1994" (ماجستير:اقتصاد تطبيقي)كلية العلوم الإقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2007/2006.
2. بن علاق إسماعيل،"أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر،2014-2015.
3. بن فايزة نوال،"إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005"،ماجستير إقتصاد كمي ،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر ،2009/2008.
4. خياري رقية، "السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر-البطالة)،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإجتماعية"، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية قسم علم الإجتماع، الجزائر، 2013-2014.

5. ريغـي هشـام، "العولمـة والبطالـة" ،(رسـالة ماجسـتير،تحليل اقتصـادي) قسـم العلـوم الإقتصـادية ،معهـد العلـوم الإقتصـادية والتسـيير ،جامعـة العـربي بـن مهيـدي –أم البـواقي ،الجزائـر،2008-2009.

6. زايـدي سـعدية، "سياسـات التشـغيل في الجزائـر" ،اطروحـة دكتـوراه LMD في علـم الإجتمـاع وتنظـيم وعمـل ،قسـم علـم الإجتمـاع والـديمغرافيا ، كليـة العلـوم الإنسـانية والإجتماعيـة ،جامعـة باتنة 1،الجزائر ،2019/2018.

7. زروخـي صـباح ،" أثـر النمـو الإقتصـادي علـى البطالـة في الجزائـر دراسـة قياسـية للفـترة (1986-2015)"،اطروحـة دكتوراه،تخصـص علـوم تجاريـة)، قسـم العلـوم التجاريـة ،كليـة العلـوم الإقتصـادية والتجاريـة و علـوم التسـيير ،جامعـة محمـد بوضـياف المسـيلة ،الجزائـر ،2016-2017.

8. شـلالي فـارس،"دور سياسـة التشـغيل في معالجـة مشـكل البطالـة في الجزائـر خـلال الفـترة 2001-2004"،مـذكرة مقدمـة ضـمن متطلبـات نيـل شـهادة الماجسـتير في العلـوم الإقتصـادية ،جامعـة الجزائـر ،كليـة العلـوم الإقتصـادية وعلـوم التسـيير قسـم العلـوم الإقتصـادية،الجزائر،2004-2005.

9. طـاوش قندوسـي،"تأثير النفقـات العموميـة علـى النمـو الإقتصـادي (دراسـة حالـة الجزائر2012/1970)"،أطروحة دكتورة جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2013-2014.

10. عقـون سـليم، "قيـاس أثـر المتغـيرات الإقتصـادية علـى معـدل البطالـة ،دراسـة قياسـية تحليليـة –حالـة الجزائـر –"رسـالة ماجسـتير ،تخصـص تقنيـات كميـة ، قسـم علـوم التسـيير ،كليـة العلـوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس –سطيف-الجزائر ،2009-2010 .

11. علـي منصـور فاتن،"البطالـة وأثارهـا علـى التنميـة الإجتماعيـة" ،(رسـالة ماجستير:السـكان والتنمية)كلية الإقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2014.

12. عمـار بهاليـل نجـاح ،"البطالـة لـدى خريجـي الجامعة:أسـبابها وأثارهـا الإقتصـادية والإجتماعيـة "،(ماسـتر:علم إجتمـاع تنظـيم وعمل)كليـة العلـوم الإنسـانية والإجتماعية،جامعـة 8ماي45-قالمة،الجزائر.

13. قوجيل محمد،" تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة والمنشأة في إطار فرع ورقلة" ،رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة،2008.

14. مقراني حميد ،"أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012) "رسالة ماجستير ،إقتصاد كمي ،قسم العلوم الإقتصادية ,كلية العلوم الإقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة – بومرداس،الجزائر،2015/2014.

15. يحي عبد القادر،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت"،ماجستير ادارة أعمال ،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة وهران ،الجزائر ،2012/2011.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية :

1. بوزاز صفية،" فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)" الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014.

2. محمد حسين عبد القوي،"البطالة المشكلة والعلاج "،مركز الإعلام الأمني،وزارة الداخلية الأكاديمية الملكية للشرطة ،2008،مملكة البحرين.

3. مختاري فيصل،"العلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي والأثار على السياسات الإقتصادية"،المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي ،معسكر.

4. منظمة العمل العربية،" برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي"، مؤتمر العمل العربي، 1-8 أبريل/نيسان2012، جمهورية مصر العربية.

5. هلال رحمون وترير علي،"إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة" ،من الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد في 16/15 نوفمبر 2011 ،الجزائر.

خامسا: مواقع الأنترنت الرسمية :

1. الديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz
2. صندوق النقد العربي ، https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019
3. منظمة العمل العربية العربية ،https://alolabor.org/12571/.